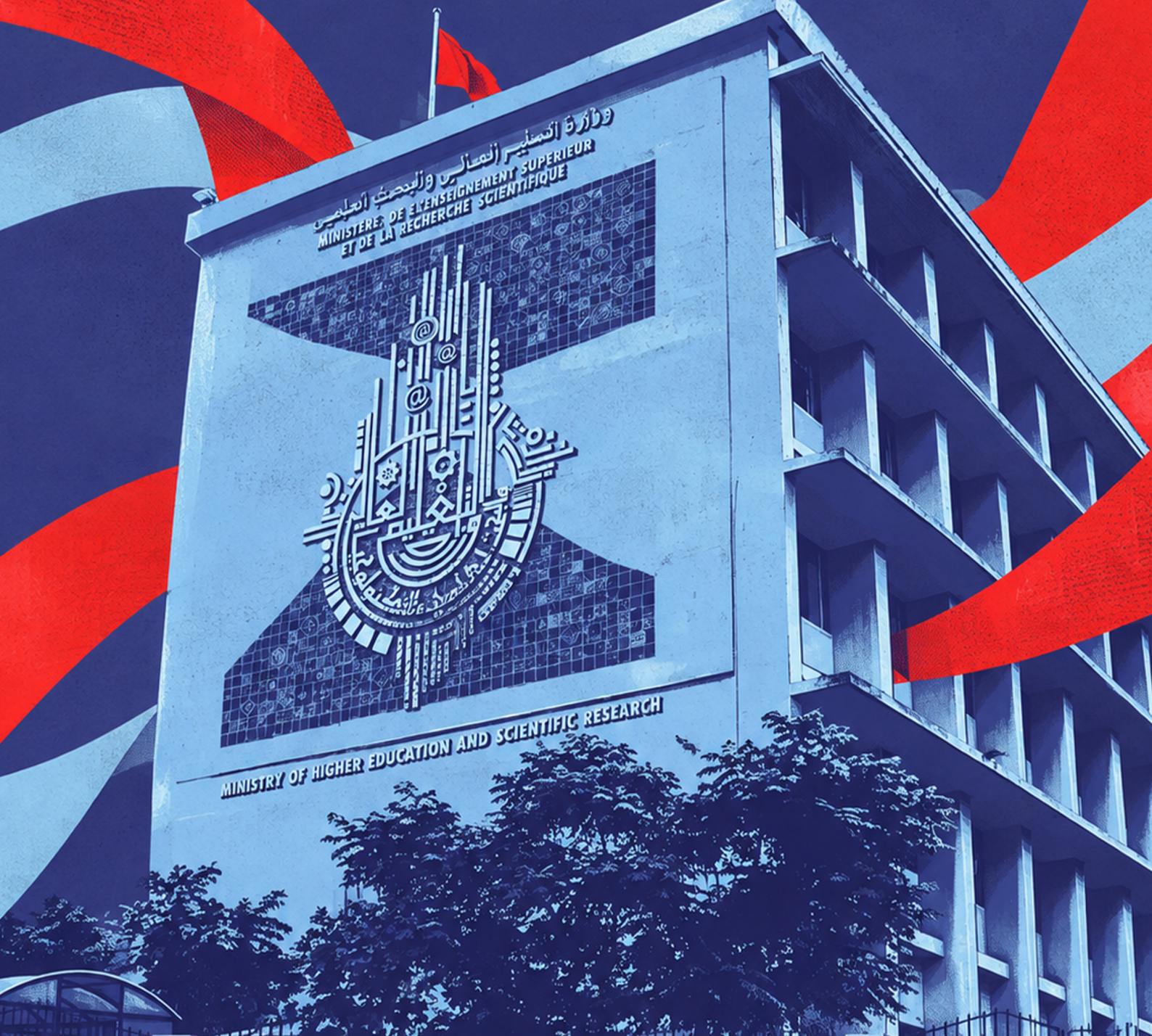
INTERSECTION
ASSOCIATION

أين تقف الجامعة التونسية؟

قراءة في التصنيفات العالمية وسياسات التعليم العالي



أين تقف الجامعة التونسية؟

قراءة في التصنيفات العالمية وسياسات التعليم العالي

جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات
بدعم من مؤسسة روزا لكسمبورج مكتب شمال إفريقيا.

www.intersection.uno

creative commons

نوفمبر 2026

المحتـــــويات

قائمة المختصرات 7

المقدمة: 8

المنهجية: 11

الإطار العام: 13

القسم الأول: موقع الجامعات التونسية في التصنيفات العالمية 14

الإطار المفاهيمي: كيف تُقاس "قوة الجامعة" في النظام الأكاديمي العالمي؟ 15

المنهجية العامة للتصنيفات 15

محددات القوة الأكاديمية: من الأثر العلمي إلى القاعدة المادية للتمويل 16

التقييم الكمي لجودة التعليم العالي: قراءة في الأداء التونسي المقارن 18

تحليل مؤشرات تصنيف شنغهاي (ARWU) 19

التحليل المقارن مع الجامعات الإفريقية 20

الخصائص المنهجية لترتيب الشرائح في تصنيف شنغهاي (ARWU) 23

تحليل مؤشرات نظام التايمز (THE) والتموقع التونسي 25

فلسفة القياس المتعدد الأبعاد 26

مؤشرات الترتيب 27

منهجية جمع المعلومات وكيفية الوصول إلى النتائج النهائية 28

تمويل القطاع الصناعي للبحث العلمي 28

رؤية تحليلية حول وضع الجامعات التونسية ضمن تصنيف(THE Times Higher Education) العالمي: 32

تصنيف QS العالمي 33

تحليل تطور تصنيف الجامعات التونسية في نظام QS العالمي خلال الفترة من نسخة 2021 إلى نسخة 2027: 36

تحليل المؤشرات الكمية المؤثرة في موقع الجامعات التونسية في التصنيفات العالمية 37

أزمة الجامعات التونسية في نظم ترتيب الجامعات العالمية: 38

القسم الثاني: واقع التعليم العالي في تونس: تحليل نوعي معمق للشهادات الميدانية والتقاطعات الحقوقية 40

البنية التحتية والمرفق الأكاديمي: فجوة الامتثال الحقوقي والتفاوت المجالي 41

الفجوة الرقمية وتحديات التحديث المعرفي 43

اغتراب عن سوق الشغل وضعف ملاءمة التكوين 45

النزاهة الأكاديمية وحدود التمويل 46
أزمة بنيوية في تمويل البحث العلمي وحوكمته 47
ظروف العمل والدراسة 50
الحريات الأكاديمية في الفضاء الجامعي: بين القيود المؤسسية والرقابة الذاتية 51
الرقابة الذاتية والخوف من التعبير 57
تآكل الحرية الأكاديمية وتحول الجامعة إلى فضاء منضبط إداريا 58
القسم الثالث: السياسات العمومية في تمويل التعليم العالي: بين محدودية الرؤية واختلال الأولويات 60
محدودية التمويل 61
أزمة الحوكمة 61
اختلال العلاقة مع سوق الشغل: فشل في التنسيق أو في التكوين؟ 62
السياسات العمومية تعيد إنتاج أزمة بنيوية: انعكاسات سياسات التقشف 63
الهشاشة المؤسساتية وقيود السياسات العمومية 63
الخلاصة 65
التوصيات 67

قائمة المختصرات:

ARWU: Academic Ranking of World Universities
(تصنيف شنغهاي الأكاديمي للجامعات العالمية)
CESCR: Committee on Economic, Social and Cultural Rights
(لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)
CWCU: Center for World-Class Universities
(مركز الجامعات ذات المستوى العالمي)
DESC: Economic ,Social and Cultural Rights
(الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)
GDP: Gross Domestic Product
(الناتج المحلي الإجمالي)
GERD: Gross Domestic Expenditure on R&D
(إجمالي الإنفاق المحلي على البحث والتطوير)
HERD: Higher Education Expenditure on R&D
(الإنفاق على البحث والتطوير في قطاع التعليم العالي)
HiCi: Highly Cited Researchers
(الباحثون الأكثر استشهاداً بكتاباتهم)
OECD: Organisation for Economic Co-operation and Development
(منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)
QS: Quacquarelli Symonds
(تصنيف كيو إس العالمي للجامعات)
R&D: Research and Development
(البحث والتطوير)
SCIE: Science Citation Index Expanded
(مؤشر اقتباس العلوم الموسع)
SSCI: Social Sciences Citation Index
(مؤشر اقتباس العلوم الاجتماعية)
THE: Times Higher Education
(تصنيف تايمز للتعليم العالي)
UNESCO: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.(منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة - اليونسكو)

المقدمـــــــــــة:

تُعدّ الجامعة إحدى أهمّ المؤسسات التربوية والاجتماعية والفكرية في المجتمعات الحديثة، فهي فضاء للتعليم والتكوين الأكاديمي، ومركز لإنتاج المعرفة والبحث العلمي وصناعة النخب التي تساهم في صياغة السياسات، تطوير الاقتصاد، وإرساء قيم المواطنة والديمقراطية. وقد ارتبط مفهوم الجامعة منذ نشأته في أوروبا الوسيطة بالبحث عن الحقيقة وتطوير المعارف الإنسانية، قبل أن يتحوّل في العصر الحديث إلى مؤسسة وطنية ذات دور محوري في التنمية الشاملة، وتنافسية الدول، وصياغة مستقبلها العلمي والتكنولوجي.

ومع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، برزت على الساحة الأكاديمية العالمية حاجة متزايدة إلى أدوات موضوعية تتيح تقييم الجامعات ومقارنتها، سواء بالنسبة للباحثين أو لصنّاع القرار، وكذلك للطلبة الذين أصبحوا يبحثون عن مؤسسات جامعية مرموقة تضمن لهم جودة التكوين وفرص الانخراط في سوق الشغل العالمية. ومن هنا ظهر ما يُعرف اليوم بـ «تصنيفات الجامعات العالمية»، التي تحوّلت سريعًا إلى مرجع مؤثّر في اختيار الوجهات الأكاديمية، وتقييم تنافسية البحث العلمي، وقياس الأثر العلمي للجامعات عبر مؤشرات مثل الاستشهادات المرجعية والإنتاج المعرفي.

تعود البدايات الأولى لثقافة الترتيب إلى الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1983، عندما نشرت مجلة U.S. News & World Report أول تصنيف للجامعات الأمريكية[1] تحت عنوان تدريج الكليات Rating Colleges. وكان الهدف الأساسي آنذاك توجيه الطلبة وأوليائهم إلى أفضل الخيارات داخل البلاد اعتمادًا على مؤشرات تعكس السمعة الأكاديمية ومستوى التكوين. ثم انتقلت التجربة إلى بريطانيا سنة 1993، حين أصدرت صحيفة The Times دليلها الخاص بالجامعات البريطانية The Times Good University Guide في خطوة مماثلة هدفت إلى ترتيب المؤسسات محليًا وإبراز تمايزها الأكاديمي. غير أنّ هذه المبادرات ظلّت، في تلك المرحلة، أقرب إلى ترتيبات وطنية أو شبه وطنية، ولم تتّخذ بعدُ طابعًا عالميًا شاملًا.

لكن التحول الجوهري حصل سنة 2003 عندما أطلق باحثون من «مركز الجامعات ذات المستوى العالمي» (CWCU – Center for World-Class Universities) التابع لجامعة

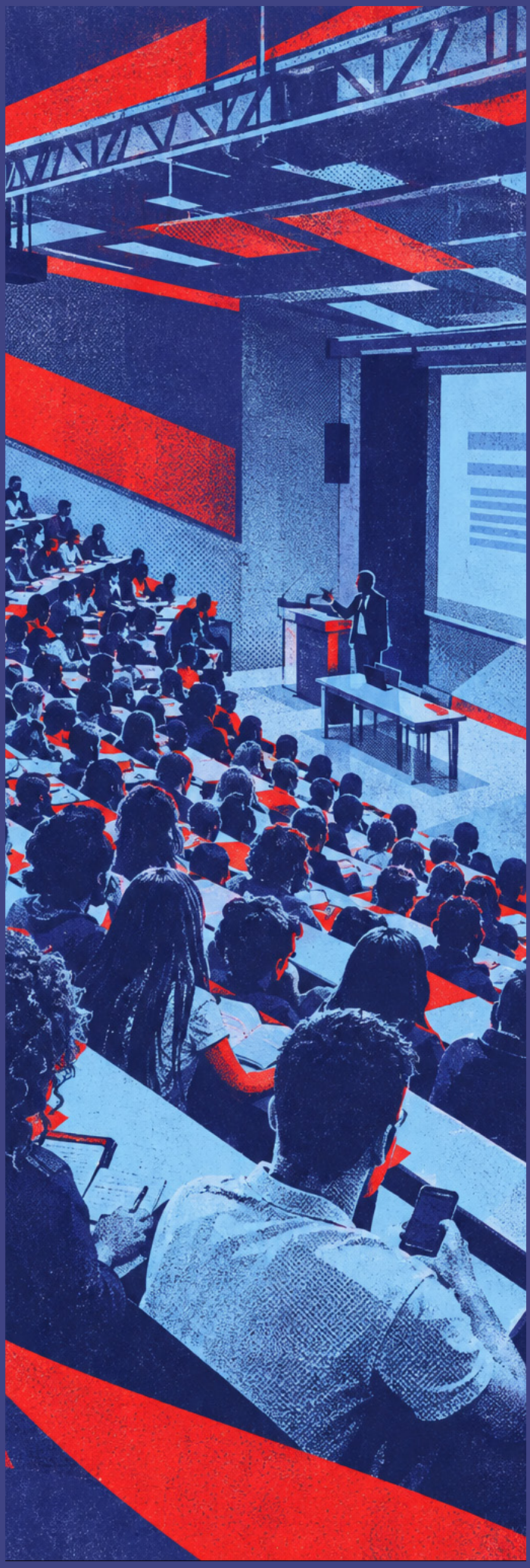
شانغهاي جياو تونغ (Shanghai Jiao Tong University) أول تصنيف عالمي للجامعات[2]، والمعروف باسم «التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم» (ARWU Academic Ranking

1 Clarke, M. (2002). Quantifying Quality: What Can the U.S. News and World Report Rankings Tell Us About the Quality of Higher Education? *Education Policy Analysis Archives*, *10*, 16. https://epaa.asu.edu/index.php/epaa/article/view/295

2 **Huang, M. H. (2011)**. A Comparison of Three Major Academic Rankings for World Universities: From a Research Evaluation Perspective. Journal of Library and Information Studies, 9(1), p. 8. https://scholars.lib.ntu.edu.tw/serverapi/core/bitstreams/7f715f77-02e3-4647-84df-19a952d04f19/content.

of World Universities). وقد بدأت هذه المبادرة كمشروع بحثي داخل المركز الذي يركز منذ سنوات على دراسة الجامعات العالمية الرائدة، ليتطور هذا التصنيف ويصبح الأعرق والأكثر احترامًا على المستوى الدولي. وفي سنة 2009، انتقلت جهة النشر لتصبح مؤسسة مستقلة تمامًا عن الجامعة تحت اسم «ShanghaiRanking Consultancy»، وذلك لضمان الشفافية والحياد في تقييم المؤسسات الأكاديمية.

وقد تميّز هذا التصنيف بطابعه الدولي وبصرامته الأكاديمية العالية، إذ يُعدّ من أقدم التصنيفات العالمية وأكثرها اعتمادًا على المعايير الموضوعية القابلة للقياس، مع استبعاد الاستبيانات والتقييمات الذاتية تماما، وهي خصوصية تميّزه عن تصنيفي QS والتايمز اللذين يخصّصان وزناً معتبراً لمسوح السمعة الأكاديمية ومسوح أصحاب العمل. ويعتمد هذا التصنيف المنسق سنويا على ستة معايير محددة لتقييم الأداء البحثي، تشمل: خريجي الجامعة وأعضاء هيئة التدريس الحاصلين على جوائز «نوبل» أو «فيلدز» ونسبة الباحثين الأكثر استشهادًا بأبحاثهم عالميا، إضافة إلى الأبحاث المنشورة في مجلات عالمية مرموقة مثل Nature و Science، والأبحاث المفهرسة في قواعد البيانات العلمية SCIE وSSCI، فضلا عن قياس الأداء الأكاديمي الفردي بالنسبة لعدد أعضاء هيئة التدريس.



وبذلك، لم يعد الهدف مقتصرًا على مقارنة الجامعات داخل حدود وطنية ضيّقة، بل تحوّل إلى تقييم شمولي قائم على التميز البحثي. وقد حظي هذا التصنيف باهتمام واسع من الأكاديميين والطلبة ووسائل الإعلام، مما دفع مؤسسات أخرى إلى إطلاق تصنيفاتها الخاصة، مثل تصنيف «Times Higher Education» وتصنيف «QS World University Rankings»، لتتحوّل التراتيب الجامعية إلى أداة رئيسية في رسم صورة الجامعات وتنافسيتها على الصعيد الدولي.

هذا التطور جعل من التصنيفات الجامعية مرجعًا أساسيًا للباحثين وصانعي السياسات التعليمية، وأيضًا للطلبة الذين أصبحوا يستأنسون بها لاختيار وجهاتهم الدراسية، وللحكومات التي تسعى من خلالها إلى تعزيز مكانة جامعاتها ضمن المشهد الأكاديمي العالمي. لكن، ورغم ما تحمله هذه التراتيب من مزايا على مستوى الشفافية والمقارنة، فإنها ليست بمعزل عن الانتقادات، حيث اعتُبر بعضها غير متوازن بسبب التركيز المفرط على الأبحاث العلمية المنشورة في مجلات معيّنة وإهمالها لجوانب أخرى كجودة التدريس أو التأثير الاجتماعي للمؤسسة، ومدى قدرتها على ضمان «الحق في جودة التعليم» لجميع الفئات.

بناءً على ما تقدم، يهدف هذا التقرير إلى تفكيك مشهد التصنيفات العالمية وتحليل موقع الجامعة التونسية فيه، ليس فقط بوصفه أرقامًا إحصائية مجردة، بل باعتباره مدخلًا لمساءلة السياسات العمومية التعليمية في تونس. ولتحقيق هذه الغاية، ينقسم التقرير إلى محاور متكاملة تبدأ بضبط الإطار المفاهيمي والمنهجي للبحث، ثم ينتقل في قسمه الأول لتحليل مفصل لموقع الجامعات التونسية المصنّفة — وفي مقدمتها تونس المنار وصفاقس وسوسة وتونس والمنستير وقرطاج ومنوبة وقابس، بحسب ما يشمله كل تصنيف على حدة في كبرى التصنيفات العالمية بين نسختي 2021 و2027، بحسب النسخ التي يشملها التحليل في كل تصنيف. أما في القسم الثاني، فيغوص التقرير في «واقع التعليم العالي» من خلال تحليل نوعي يربط الشهادات الميدانية بالتقاطعات الحقوقية، وصولاً إلى القسم الثالث الذي يسلط الضوء على أزمة السياسات العمومية وتراجع تمويل البحث العلمي، ليتوّج التقرير بحزمة من التوصيات العملية الرامية إلى حماية الحقوق التعليمية والنهوض بالجامعة التونسية.

المنهجيـــــة:

يعتمد هذا التقرير على منهج مزدوج يجمع بين التحليل الكمي الدولي والتحليل النوعي المحلي، بهدف تقديم قراءة مركّبة لبعض أبعاد الحق في التعليم العالي في الجامعات التونسية. من الناحية الكمية، تم اعتماد ثلاثة نظم عالمية معترف بها لترتيب الجامعات، وهي، تصنيف جامعة شنغهاي جياو تونغ (ARWU) الذي يقيس الأداء الأكاديمي استنادا إلى جودة البحوث العلمية، عدد الجوائز، والنشر في المجلات المحكمة (Shanghai Ranking, 2025)؛ تصنيف مجلة التايمز للتعليم العالي (THE World University Rankings) الذي يركز على التميز البحثي، جودة التدريس، الاستشهادات البحثية، والنطاق الدولي للجامعات (Times Higher Education, 2025)؛ وتصنيف QS للجامعات العالمية الذي يقيم الأداء الأكاديمي والسمعة بين الطلاب والأساتذة، ونسبة الطلاب الدوليين، والتوظيف بعد التخرج (QS World University Rankings, 2025).

ويدعم هذا المنهج المقارنة الموضوعية للجامعات التونسية مع نظيراتها إقليميًا وعالميًا، مع التركيز على الفجوات البنيوية التي تحدّ من إعمال الحق في التعليم، بما يشمل تمويل البحث العلمي، تدهور البنية التحتية، ومحاصرة الحرية الأكاديمية. ويمكن الاستئناس بالمؤشرات الفرعية للتصنيفات، مع حدودها، في قراءة أثر السياسات التعليمية الوطنية في مدى إيفاء الدولة التونسية بالتزاماتها وفق المعايير الدولية، ولا سيما التعليق العام رقم 13 للجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن الحق في التعليم[3] (CESCR، 1999)، وتوصية اليونسكو بشأن أوضاع هيئات التدريس في التعليم العالي والحرية الأكاديمية[4] (UNESCO، 1997)، مع التمييز بين الالتزامات التعاهدية الملزمة للدولة التونسية بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتفسير الذي تقدمه اللجنة في تعليقاتها العامة، والطابع التوجيهي غير الملزم لتوصية اليونسكو. على سبيل المثال، الجامعات التي تظهر أداءً متوسطًا في QS أو THE قد تخفي تحديات حقيقية على أرض الواقع مثل محدودية الموارد البحثية، ضعف البنية التحتية، والضغوط على حرية التعبير الأكاديمي.

وعلى الصعيد النوعي، استند التقرير إلى منهجية البحث الميداني المقارن من خلال عشرين (20) مقابلة شبه موجّهة مع فاعلين رئيسيين، بواقع عشرة أساتذة وعشرة طلبة. وقد اختيرت هذه العينة اختيارًا قصديًا يراعي التنوع، وشملت معايير الاختيار التوازن الجندري، والتنوع الأكاديمي والرتبي (إجازة، ماجستير، دكتوراه للطلبة / ومختلف الرتب العلمية

3 لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 13: الحق في التعليم (المادة 13 من العهد الدولي)، الوثيقة الصادرة برقم ى/C.12/1999/10. يحدد هذا التعليق المعايير الأساسية الأربعة للحق في التعليم: الإتاحة، إمكانية الوصول، القبول/المقبولية، والتكيف. الرابط: https://docs.un.org/ar/E/C.12/1999/10

4 منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، توصية بشأن أوضاع هيئات التدريس في التعليم العالي، المؤتمر العام لليونسكو، الدورة التاسعة والعشرون، باريس. تنص التوصية على ضرورة كفالة الحرية الأكاديمية، والاستقلالية المؤسسية، والضمانات الوظيفية لأعضاء هيئة التدريس كشرط أساسي لجودة التعليم العالي. الرابط: https://www.unesco.org/en/legal-affairs/recommendation-concerning-status-higher-education-teaching-personnel

للأساتذة)، والتوزيع الجغرافي والمؤسساتي بين جامعات تونس الكبرى وجهات الساحل والمناطق الداخلية، مع تغطية طيف واسع من التخصصات كالعلوم الإنسانية والقانون والطب والهندسة، والأدوار النقابية والجمعياتية. وتتيح هذه المقابلات نفاذًا أعمق إلى التحديات «غير المرئية» في الإحصائيات الرسمية، مثل الضغوط الإدارية وتآكل البنية التحتية وتأثيرات الرقابة الذاتية على جودة البحث العلمي. ولا تدّعي هذه العينة التمثيلية الإحصائية للمنظومة الجامعية الوطنية؛ فنتائج التحليل النوعي لا تُعمَّم إحصائيًا على جميع الجامعات والطلبة والأساتذة، وإنما تكشف أنماطًا من التجارب والتصورات تستحق التتبع ببيانات أوسع.

وفي سبيل ضمان رصانة البحث ومصداقيته، اتبعت جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات إجراءات أخلاقية في البحث الميداني، إذ جُمعت البيانات بناءً على الموافقة المستنيرة للمشاركين والمشاركات، مع احترام رغبتهم ورغبتهن المعلنة سواء في الإفصاح عن هوياتهم بصفاتهم الأكاديمية والمهنية أو الإبقاء على سرية بياناتهم الشخصية. وبناءً على ذلك، يرد في التقرير اسم المشاركين الذين وافقوا صراحة على ذكر هوياتهم بصفاتهم الأكاديمية أو النقابية، فيما أُخفيت هويات بقية المشاركين. يتيح دمج التحليل الكمي لنظم الترتيب العالمي مع البحث النوعي المحلي رؤية متكاملة للواقع الجامعي التونسي. فبينما قد تشير التصنيفات إلى أداء معتدل لبعض الجامعات، تكشف المقابلات الميدانية عن اختلالات جوهرية في التمويل، البنية التحتية، والحرية الأكاديمية، مما يدعم الحاجة إلى أن يدمج تقييم جودة التعليم المؤشرات الدولية مع التحليل الميداني النوعي لتقديم قراءة حقوقية أدق.

وتتمحور الدراسة حول ثلاثة أسئلة: (1) أين تقع الجامعات التونسية في تصنيفات ARWU وTHE وQS بين نسختي 2021 و2027، وما المؤشرات الفرعية التي تفسّر موقعها؟ (2) كيف يصف الأساتذة والطلبة المشاركون شروط التوافر والإتاحة والمقبولية والتكيّف في مؤسساتهم؟ (3) كيف تتصل خيارات التمويل والحوكمة العمومية بهذه الشروط؟ وتختلف وحدة التحليل بين المستويين: فهي في الشق الكمي الجامعة كما تعرّفها جهات التصنيف، وفي الشق النوعي تجربة المشارك داخل مؤسسته (كلية أو معهد). لذلك لا يُستعمل الربط بينهما برهانًا سببيًا، بل تقاطعًا تفسيريًا: يُقدَّم الاستنتاج حين يلتقي فيه مؤشر كمي مع شهادات متعددة أو دليل وثائقي مستقل، ويُعرض بوصفه فرضية حين يستند إلى مصدر واحد.

تخضع نتائج هذا التقرير لجملة من الحدود ينبغي استحضارها عند قراءتها. أولا، تقتصر العينة النوعية على عشرين مشاركا اختيروا اختيارا قصديا، فلا تسمح بالتعميم الإحصائي، مع احتمال انحياز الاختيار، إذ قد يكون الأكثر استعدادا للحديث هم الأكثر نقدا للوضع القائم أو انخراطا في العمل النقابي والجمعياتي. ثانيا، لا تتوزع العينة بالتساوي على التخصصات

والجهات، فتظل بعض الجامعات والمناطق ممثلة بشهادة واحدة أو غائبة. ثالثا، تعذّر التحقق المستقل من جميع الوقائع الواردة في الشهادات، لذا تُنسب إلى أصحابها ولا تُعدّ وقائع مثبتة ما لم تدعمها وثيقة أو مصدر آخر. رابعا، تقيس التصنيفات العالمية جوانب جزئية من الأداء البحثي والمؤسسي، وتتغير منهجياتها وعدد المؤسسات المشاركة فيها، فلا تمثل مقياسا مباشرا للوفاء بالحق في التعليم، وفق ما فصّله القسم الأول. خامسا، تستند بعض المعطيات المالية إلى مشاريع الميزانية وتغطيات صحفية، في غياب وثائق التنفيذ الفعلي.

الإطار العام:

يستمد هذا التقرير أهميته من كونه محاولة لقراءة واقع الجامعة التونسية، تجمع بين القراءة الحقوقية والتحليل البنيوي للأداء الأكاديمي والبحثي. فهو لا يقتصر على رصد الترتيب الدولي للجامعات، بل يتجاوز ذلك ليكشف عن الأسباب العميقة لتراجع هذا الأداء، مثل ضعف الاستثمار في البحث العلمي، محدودية التدويل والشراكات الأكاديمية، ضعف الحوكمة، والفجوة المتزايدة بين مخرجات التعليم وسوق الشغل، إضافة إلى هجرة الكفاءات التي تُفقد البلاد نخبا مؤهلة يمكن أن ترفع من مستوى الجامعات محليًا ودوليًا.

وفي هذا السياق، يتبنى التقرير مقاربة مفاهيمية تعتبر «جودة التعليم» جزءاً لا يتجزأ من الكرامة الإنسانية، إذ يقدم قراءة ميدانية معمقة لواقع التعليم العالي عبر استنطاق شهادات الأساتذة والطلبة، مبرزاً أثر الاختلالات الهيكلية في تفاصيل الحياة اليومية داخل الحرم الجامعي. ويتسع هذا الإطار ليشمل تحليل تداعيات تهالك البنية التحتية، وقصور الخدمات الرقمية والمكتبية، والقيود المفروضة على الحريات الأكاديمية والنشاط النقابي، بالإضافة إلى رصد التفاوتات الجهوية والاجتماعية التي تخل بمبدأ تكافؤ الفرص. إن هذه الشهادات لا توثق مجرد صعوبات لوجستية في التنقل والتعلم والبحث، بل تكشف عن فجوة حقوقية حادة بين الأطر النظرية والواقع العملي للجامعة التونسية كفضاء للمعرفة.

وبهذا المنظور المتكامل الذي يدمج بين المؤشرات الكمية للتصنيفات الدولية والبيانات النوعية الميدانية، يُسلط التقرير الضوء على مختلف أبعاد الأزمة الجامعية بنيويًا وحقوقيًا. وعليه، فإن هذا الإطار المفاهيمي لا يسعى للتشخيص فحسب، بل يهدف إلى إرساء قاعدة صلبة لتزويد صناع القرار ومنظمات المجتمع المدني بتوصيات علمية وعملية، تُمكّن من تصميم سياسات إصلاحية جذرية تعيد الاعتبار للجامعة كفضاء حر للإنتاج المعرفي والعدالة الاجتماعية والجهوية، وبما يضمن تعزيز مكانتها وتنافسيتها في المشهد الأكاديمي العالمي.

القسم الأول:

موقع الجامعات التونسية في التصنيفات العالمية



لا يمكن فهم موقع الجامعة التونسية دون تفكيك الأدوات التي تُقاس بها هذه الجودة عالمياً. لذا، يستعرض هذا القسم الإطار الناظم للتصنيفات الدولية ومنهجياتها، وصولاً إلى رصد أداء الجامعات التونسية.

الإطار المفاهيمي: كيف تُقاس "قوة الجامعة" في النظام الأكاديمي العالمي؟

لم يعد الحديث عن «قوة الجامعة» خطابًا إنشائيًا يُختزل في عراقة المؤسسة أو حجمها العددي (عدد الطلبة، اتساع الحرم الجامعي، أو الامتداد التاريخي). فمنذ مطلع الألفية الثالثة، تحوّل هذا المفهوم إلى مقاربة تقنية معيارية تُحدّدها مؤشرات كمية قابلة للقياس والمقارنة عبر الزمن وعبر الدول. وتزامن هذا التحوّل مع صعود التصنيفات العالمية للجامعات، وفي مقدمتها تصنيف شنغهاي (ARWU) ثم تصنيف التايمز للتعليم العالي (Times Higher Education) وتصنيف QS للجامعات العالمية QS World University Rankings، بوصفها أدوات مرجعية تُستخدم من قبل الحكومات والجامعات والجهات المانحة لتقييم الأداء الأكاديمي، ورسم الأولويات، وتوجيه الموارد.

ولأن هذه المنظومات تُنتج «صورة رقمية» للجامعة، وهي استشهادات ومعطيات لا تُعامل كرقم تقني محض، بل كمؤشر على مدى اعتماد المجتمع العلمي الدولي ومدى الاعتراف بالإنتاج المعرفي، فإنها، رغم أهميتها في القياس، قد تُفضي إلى مفارقة مركزية يطرحها هذا التقرير: جامعة قد تبدو «متقدمة» رقميًا وفق بعض المؤشرات، بينما يظل الواقع الحقوقي داخلها (البنية التحتية، شروط التعلّم، الحريات الأكاديمية، والعدالة في النفاذ) مُثقلًا باختلالات لا تلتقطها الأرقام بالضرورة. ومن هنا تأتي ضرورة قراءة موقع الجامعات التونسية داخل هذه المؤشرات بوصفه مدخلًا تحليليًا، لا غاية في ذاته.

المنهجية العامة للتصنيفات

تُظهر دراسة المنهجيات المعتمدة في هذه التصنيفات أنّ مفهوم «القوة الجامعية» يقوم في جوهره على مجموعة مكوّنات مترابطة، يتقدّمها الإنتاج البحثي والأثر العلمي المقاس بالاستشهادات المرجعية، يليهما مؤشر السمعة الأكاديمية، ثم عناصر أخرى مثل الجوائز العلمية، والانفتاح الدولي (التدويل) عبر الشراكات البحثية ونِسَب الطلبة والأساتذة الأجانب، فضلًا عن حجم تمويل البحث العلمي.

وتعتمد التصنيفات الرئيسية الثلاثة، شنغهاي (ARWU)، والتايمز للتعليم العالي (THE)،

و(QS)، على أطر منهجية متباينة الجوهر لتقييم أداء المؤسسات، مما ينعكس بشكل مباشر على تموقع الجامعات التونسية في الخارطة الأكاديمية الدولية.

يُعدّ تصنيف شنغهاي (ARWU) الأكثر اختزالا وصرامة، إذ يركز حصرياً على المؤشرات الكمية الصلبة للمخرجات البحثية النخبوية، كعدد الحاصلين على جوائز نوبل وفيلدز، والنشر في دوريَّ Nature وScience، ونسبة الباحثين الأكثر استشهادا اعتمادا على قاعدة بيانات «Web of Science»، مع استبعاد تام لاستطلاعات الرأي والسمعة المؤسسية.

وفي المقابل، يقدم تصنيف التايمز (THE) نموذجا أكثر توازناً يوزع أوزانه بين بيئة التدريس، وجودة البيئة البحثية، والتأثير العلمي المقاس عبر استشهادات قاعدة Scopus، مع إعطاء وزن متوازن لاستطلاعات السمعة الأكاديمية والبُعد الدولي.

أما تصنيف (QS) فيتميز بمنح الثقل الأكبر للسمعة الانطباعية، حيث يستند بشكل واسع على استطلاعات رأي الأكاديميين وأصحاب العمل لقياس السمعة الأكاديمية وجاهزية الخريجين لسوق العمل، إلى جانب معايير معدل الاستشهادات لكل عضو هيئة تدريس والتدويل.

وتنعكس هذه الفروق المنهجية بشكل ملموس على تقييم الواقع الأكاديمي التونسي، إذ تفرض المنهجية النخبوية لتصنيف شنغهاي عوائق هيكلية أمام الظهور الأول للجامعات التونسية نظراً لمحدودية التمويل الموجه للبحث العلمي المتقدم وغياب الجوائز العالمية الكبرى، في حين تتيح المقاربات الأكثر شمولاً في تصنيفي THE وQS مسارات أوسع لإبراز نقاط القوة الوطنية، لا سيما في مجالات النشر العلمي المتخصص، والتعاون البحثي العابر للحدود مع الفضاءين الإفريقي والأورومتوسطي.

محددات القوة الأكاديمية: من الأثر العلمي إلى القاعدة المادية للتمويل

من خلال المقارنة بين هذه المنهجيات، يتضح أن ما بين 50% و70% من الوزن الإجمالي للترتيب يرتبط بجودة الإنتاج العلمي وأثره المقاس بالاستشهادات المرجعية، هي استشهادات تُعامل كمؤشر على مدى اعتماد المجتمع العلمي الدولي على أبحاث المؤسسة المعنية ومدى إسهامها في إنتاج المعرفة على نطاق عالمي. وكلما ارتفع متوسط الاستشهادات لكل مقال، عُدّ ذلك، وفق فرضيات هذه المنهجيات، دليلًا على ارتفاع جودة البحث وتأثيره العابر للحدود.

إلى جانب ذلك، يشكل مؤشر السمعة الأكاديمية عنصرا مكملا في قياس القوة الجامعية، إذ لا تُبنى السمعة على المكانة المحلية أو التاريخ وحدهما، بل تتعزز عبر الاعتراف الدولي والتعاون البحثي والمشاركة في المشاريع والانخراط في الشبكات العلمية العالمية. كما تعتمد بيانات السمعة في تصنيفي QS وTHE على استطلاعات رأي تشمل عشرات الآلاف من الأكاديميين والخبراء حول العالم، وهو ما يمنحها وزنا مؤثرا في تحديد موقع الجامعة.

كما تلعب الجوائز العلمية الكبرى دوراً رمزياً ومادياً في آن واحد؛ إذ تعكس قدرة المؤسسة على إنتاج معرفة رائدة عالمياً. ويُظهر تصنيف شنغهاي أن الجامعات التي تتصدر المراتب الأولى، مثل جامعة هارفارد Harvard University أو جامعة ستانفورد Stanford University، تتميز بوجود عدد معتبر من الحاصلين على جوائز نوبل أو فيلدز بين أساتذتها أو خريجيها، وهو ما يرفع ترتيبها بصورة تلقائية ضمن المؤشرات المرجّحة.

أما على مستوى الانفتاح الدولي، فمعيار القياس يكون بنسبة الطلبة والأساتذة الأجانب وعدد الشراكات البحثية الدولية، وهو ما يمثل مؤشرا على مدى اندماج الجامعة في الفضاء الأكاديمي العالمي. وتؤكد تقارير THE أن الجامعات ذات الطابع الدولي المرتفع تحظى غالبا بأداء أفضل في مؤشرات البحث والشهادات نتيجة اتساع شبكات التعاون العلمي.

وأخيرًا، يمثل تمويل البحث العلمي أحد أهم المقومات المادية المؤثرة في بقية المؤشرات السابقة، إذ تُشير بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى وجود ارتباط ملحوظ بين مستوى الإنفاق على البحث والتطوير والتموقع الأكاديمي للدول[5]. وغالبًا ما يُلاحظ أن الدول التي يتجاوز حجم إنفاقها على البحث العلمي نسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي تحقق حضورا أكثر إيجابية في التصنيفات الدولية، بينما تواجه الدول التي يقل إنفاقها عن 1% تحديات واختلالات بنيوية قد تحدّ من قدرتها على منافسة المراكز البحثية الكبرى[6].

ولتفادي الخلط بين مقاييس غير متجانسة، يميّز هذا التقرير بين ثلاثة مقاييس: الإنفاق الإجمالي المحلي على البحث والتطوير (GERD)، الذي يشمل إنفاق جميع القطاعات المنفّذة للبحث (الدولة والتعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية والقطاع الخاص غير الربحي) ويُعبَّر عنه عادة نسبةً من الناتج المحلي الإجمالي، وإليه تحيل عتبتا 1% و2% المذكورتان أعلاه؛ والإنفاق على البحث والتطوير المنفَّذ داخل قطاع التعليم العالي (HERD)، وهو جزء من

5 OECD (2023): Main Science and Technology Indicators, Volume 2021/2, OECD Publishing Paris. Link: https://www.oecd.org/en/publications/main-science-and-technology-indicators/volume-2021/issue-2_a4cf3cb8-en.html
تُظهر المعطيات الإحصائية الصادرة عن المنظمة وجود علاقة بين الارتفاع الملموس في حجم الإنفاق الإجمالي المحلي على البحث والتطوير (GERD) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وبين اتساع حجم الإنتاج العلمي ومعدلات الاستشهاد الأكاديمي على المستوى الدولي..

6 UNESCO Institute of Statistics (UIS). Fact Sheet: Gross Domestic Expenditure on R&D (GERD). Unesco, Paris. Link: https://www.uis.unesco.org/en/node/259
يُشير معهد اليونسكو للإحصاء في تقاريره الدورية حول الإنفاق العالمي على البحث والتطوير إلى أن الدول الرائدة في التصنيفات الأكاديمية والابتكار تُنفق عادة ما يتجاوز 2% من ناتجها المحلي الإجمالي على البحث والتطوير، في حين تُصنّف نسبة 1\% كحدّ أدنى حرج تسعى الدول النامية للوصول إليه، حيث يؤدي الهبوط عنه إلى تعثر المخرجات البحثية والبنية التحتية الأكاديمية.

الأول؛ واعتمادات برنامج البحث العلمي في ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وهي مبالغ ميزانياتية سنوية لا تُقارن مباشرة بالمقياسين السابقين. ويُشار إلى المقياس المقصود عند كل رقم وارد في التقرير.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن مفهوم قوة الجامعة في السياق الدولي ليس توصيفًا عامًا بقدر ما هو مفهوم كميّ يرتكز أساسًا على الإنتاج العلمي عالي التأثير، والاستشهادات المرجعية، والسمعة الأكاديمية المبنية على الاعتراف الدولي، إضافة إلى عناصر التدويل والتمويل. وعليه، فإن أي تحليل لموقع الجامعات التونسية داخل النظام الأكاديمي العالمي ينبغي أن ينطلق من هذه المحددات الكمية الصارمة بوصفها الإطار المرجعي الأكثر اعتمادًا دوليًا لقياس القوة والتنافسية الجامعية، مع إبقاء السؤال الحقوقي حاضرًا حول ما قد تُخفيه الأرقام الدولية من اختلالات تمسّ جوهر جودة التعليم وشروط إعمال الحق فيه.

التقييم الكمي لجودة التعليم العالي: قراءة في الأداء التونسي المقارن

تتجاوز التصنيفات العالمية للجامعات كونها مجرد قوائم ترتيبية، لتصبح أدوات تحليلية تعكس قدرة الجامعات على إنتاج المعرفة، والتأثير في المجتمع العلمي الدولي، والاندماج في أسواق المعرفة العالمية. وتعتمد هذه التصنيفات على مؤشرات كمية قابلة للقياس والمقارنة عبر الزمن، مما يجعلها أداة مقارنة مفيدة، وإن ظلت جزئية، لفهم موقع أي نظام جامعي، بما في ذلك النظام الجامعي التونسي.

وتكمن أهمية هذه القراءة في عدم التعامل مع الترتيب كهدفٍ في حد ذاته، بقدر اعتباره مؤشرًا على جودة البحث العلمي والقدرة المؤسسية، وذلك من خلال تحليل موقع الجامعات التونسية في تصنيفات ARWU وTHE وQS ، بالتركيز على المؤشرات الكمية الحاسمة، والمتمثلة في مؤشرات السمعة الأكاديمية، والاستشهادات البحثية، والإنتاج العلمي.

ملحوظة منهجية حول المقارنات الزمنية: يميّز هذا التقرير بين سنة النسخة وسنة صدورها، إذ تصدر نسخة التصنيف عادة قبل سنتها الاسمية (فنسخة THE 2024 مثلًا صدرت في سبتمبر 2023، ونسخة QS 2027 في جوان 2026). كما يميّز بين الرتبة الفردية والشريحة الترتيبية والدرجة المركبة. ولا تكفي مقارنة الرتب أو الشرائح بين نسختين لإثبات تغيّر في الجودة، لأن منهجيات التصنيفات وأوزانها وعدد المؤسسات المشاركة فيها والفترات التي تغطيها البيانات تتغير من نسخة إلى أخرى؛ كما أن بقاء جامعة في الشريحة نفسها لا يعني بالضرورة ثبات أدائها. لذلك تُقرأ السلاسل الزمنية الواردة أدناه مؤشراتٍ على اتجاهات عامة لا قياسًا دقيقًا لتطور الأداء.

تحليل مؤشرات تصنيف شنغهاي (ARWU)

يعتبر التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم (Academic Ranking of World Universities) المعروف اختصارا بـ(ARWU)، أو «تصنيف شنغهاي»، من أكثر التصنيفات الجامعية صرامة واعتمادا على المؤشرات البحثية الصلبة. فمنذ انطلاقه عام 2003، تبنى هذا النظام منهجية تهدف بالأساس إلى قياس الأداء الأكاديمي والبحثي للمؤسسات عبر ستة مؤشرات كمية ذات أوزان دقيقة تعكس فلسفة «التميز النخبوي».

وتتوزع هذه الأوزان لتعطي الأولوية القصوى للمخرجات العلمية، حيث يخصص التصنيف 10% لجودة التعليم مقاسةً بعدد الخريجين الحائزين على جوائز «نوبل» أو أوسمة «فيلدز»، في حين يمنح 20% لمؤشر جودة هيئة التدريس والمتمثل في عدد الأساتذة الحاصلين على الجوائز ذاتها. ويستأثر الأثر البحثي بالنصيب الأكبر من التقييم، إذ يُخصص 20% للباحثين ذوي الاستشهادات العالية (Highly Cited Researchers) المدرجين ضمن قاعدة بيانات Clarivate[7]، و20% للإنتاج البحثي المنشور في الدوريتين النخبويتين Nature و Science (مع مراعاة استثناء المؤسسات المتخصصة حصرياً في العلوم الإنسانية والاجتماعية وإعادة توزيع وزن هذا المؤشر)، إضافة إلى 20% أخرى للأبحاث المفهرسة في مؤشري العلوم والعلوم الاجتماعية (SCIE وSSCI) داخل قاعدة Web of Science. وتُختتم هذه المنظومة بمؤشر الأداء الأكاديمي للفرد (PCP) بنسبة 10% المتبقية، والذي يقيس الأداء المعياري للمؤسسة مقارنة بعدد أعضاء هيئة التدريس المتفرغين[8].

ومن خلال هذا التوزيع، يتركز 80% من الوزن الإجمالي للتصنيف في مؤشرات مرتبطة بالإنتاج العلمي والبحثي والتقدير الأكاديمي (موزعة بين 20% لجوائز هيئة التدريس، و20% للباحثين الأكثر استشهاداً، و20% للنشر في دوريتي Nature وScience و20% للأبحاث المفهرسة في مؤشري SCIE وSSCI، فضلاً عن 10% لجودة التعليم المتمثلة في جوائز الخريجين و10% للأداء للفرد)، بينما يستأثر الأثر البحثي بالمعنى الضيق المتمثل حصرياً في الباحثين الأكثر استشهاداً والنشر في الدوريات والمجلات المفهرسة بنسبة 60% كاملة من التقييم الإجمالي. ويعني هذا التركيز الهيكلي أن الجامعة التي تسعى للتواجد في تصنيف ARWU لا يكفي أن تمتلك بنية تحتية جيدة أو جودة تدريس تقليدية، بل يتعين عليها بالأساس إنتاج أبحاث ذات تأثير علمي عابر للحدود، واستقطاب نخبة من الباحثين الأكثر تأثيرا عالميا. كما تجدر الإشارة إلى أن المنهجية لا تعتمد الأرقام الخام بصورة مباشرة، بل تُحول أداء كل جامعة إلى درجة معيارية، إذ تحصل المؤسسة الأعلى أداءً في كل مؤشر على درجة 100، بينما تُحسب درجات المؤسسات الأخرى كنسبة من أداء المؤسسة الأعلى،

7 Clarivate Analytics, Highly Cited Researchers List, Clarivate Web of Science, https://clarivate.com/highly-cited-researchers/

8 ShanghaiRanking Consultancy. (2022). ShanghaiRanking's Academic Ranking of World Universities methodology 2022: Indicators and weights for ARWU. https://www.shanghairanking.com/methodology/arwu/2022

قبل تطبيق الأوزان المحددة.

وبالنظر إلى القوائم الرسمية المنشورة لتصنيف شنغهاي (ARWU) خلال الفترة الممتدة بين 2021 و2025[9]، يُلاحظ حضور محدود ومتقطع للجامعات التونسية ضمن نطاق أفضل 1000 جامعة عالميًا، حيث سجلت جامعة تونس المنار حضورها ضمن الفئة الترتيبية (901–1000) في نسختي 2021 و2024، بينما سجلت جامعة صفاقس عودتها إلى الترتيب العالمي ضمن الفئة ذاتها (901–1000) في نسخة عام 2023 بعد غياب دام أربع سنوات منذ آخر ظهور مشترك لها مع جامعة تونس المنار في قائمة عام 2018[10]. وفي السياق ذاته، فإن تداول بعض التقارير الإعلامية لمراتب متأخرة، مثل إسناد المرتبة 1095 لجامعة صفاقس لعام 2025، لا يعكس تموقعا ضمن القائمة الرسمية الكبرى لـ ARWU، والتي تقتصر على نشر أفضل 1000 مؤسسة جامعية عالميا، بل يمثل في الواقع الرتبة المحرزة للجامعة داخل قواعد البيانات والتقييمات الموسعة للبحث العلمي. وهو ما يعكس هشاشة أعمق في التموقع الأكاديمي، لا سيما مع خلو القوائم الرسمية لكل من دورتي ARWU 2025 وARWU 2026 تماما من أي تمثيل للجامعات التونسية ضمن الـ1000 الكبرى.

ويمكن إرجاع هذا الحضور المحدود إلى بنية المؤشرات ذاتها، ففي حين تمتلك الجامعات المتصدرة للقائمة (مثل هارفارد وستانفورد) كتلة حرجة من الباحثين الأكثر استشهادًا والجوائز العالمية، تفتقر الجامعات التونسية حاليًا إلى باحثين مدرجين في هذه القوائم الدولية الصارمة، إلى جانب محدودية النشر في الدوريات العالمية الكبرى كـ Nature وScience، وهو ما يُفقد المؤسسات الوطنية جزءًا كبيرًا من النقاط المتاحة للتقييم النخبوي.

التحليل المقارن مع الجامعات الإفريقية

من الناحية المقارنة، تُظهر بعض الجامعات الإفريقية والعربية تموقعًا ضمن الشرائح المتقدمة عالميًا؛ حيث تتواجد جامعة كيب تاون University of Cape Town جنوب الإفريقية ضمن الفئة الترتيبية (201–300 وصُنّفت جامعة القاهرة في الفئة (301–400) بين نسختي 2022 و2024 قبل أن تتراجع إلى الفئة (401–500) في نسختي 2025 و2026 من تصنيف شنغهاي (ARWU)[11] ما يعكس قدرة هذه المؤسسات على تحقيق كتلة بحثية أعلى وتأثير علمي أكبر.

على أن هذه المقارنة تبقى غير مضبوطة على متغيرات الحجم والتمويل ووجود مستشفيات

9 ShanghaiRanking Consultancy, Academic Ranking of World Universitites (ARWU) 2021 – 2025, available at: https://www.shanghairanking.com/rankings/arwu/2025

10 L'Économiste Maghrébin. (2023, August 15). L'Université de Sfax réintègre le classement de Shanghai. L'Économiste Maghrébin. https://www.leconomistemaghrebin.com/2023/08/15/luniversite-de-sfax-reintegre-le-classement-de-shanghai/

11 ShanghaiRanking Concultancy. (2024). Academic Ranking of World Universities (ARWU) 2024: Regional and Global Highlights. Available at: https://www.shanghairanking.com/rankings/arwu/2024



جامعية بحثية، وهي عوامل تفسّر جزءًا من الفارق قبل أي حديث عن الجودة. والمقارنة الأقرب سياقًا ومؤسسيًا هي المقارنة المغاربية: ففي نسخة ARWU 2026 الصادرة في 15 أوت 2026 دخلت جامعتان مغربيتان قائمة أفضل ألف جامعة، هما جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء وجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية (أول ظهور لها)، وكلتاهما في الفئة 901–1000، بعد أن كانت الحسن الثاني الجامعة المغربية الوحيدة في نسخة 2025، في حين تغيب تونس والجزائر كليًا عن القائمة في النسختين. أي أن الفارق المغاربي اتّسع ولم يستقر، وهو معطى أقوى دلالةً لصانع القرار التونسي من المقارنة مع جنوب إفريقيا. وينطبق هذا التحفظ على جميع المقارنات المؤسسية الواردة في هذا القسم، بما فيها القراءات المقدمة أدناه لمسار كل جامعة، وهي قراءات مرجّحة لا تفسيرات حاسمة بعامل واحد.

وتعكس طبيعة المؤشرات المعتمدة في تصنيف شنغهاي صعوبة تحقيق مراكز متقدمة للمؤسسات التي تعاني من ضعف في مخرجات البحث النخبوي؛ فبناء النتيجة المركبة يقوم على تجميع الأوزان الستة وفق توليفة كمية صارمة، حيث يمثل مؤشرا الإنتاج في دوريتي Nature وScience والباحثين ذوي الاستشهادات العالية ركيزتين أساسيتين ضمن هذه المنظومة (بوزن قدره 20% لكل منهما)، مما يجعل أي تراجع فيهما عائقاً بنيوياً أمام تحسين التموقع العالمي للجامعات. وفي المقابل، فإن التواجد المحدود والمتقطع للجامعات التونسية عند أطراف القائمة (في الفئة 901–1000) يعكس صعوبات هيكلية عميقة في تحقيق العتبة الدنيا من الأداء البحثي

نخبوي التأثير (لا سيما في مؤشري النشر النخبوي والاستشهادات المرتفعة)، وهو ما يعيقها بنيوياً عن المنافسة للارتقاء نحو المراتب المتقدمة عالميا.

وعليه، فإن قراءة موقع تونس في ضوء تصنيف شنغهاي تقود إلى نتيجة كمية واضحة مفادها أن النظام الجامعي التونسي يقع حاليا خارج النطاق التنافسي الأعلى الذي تحدده المؤشرات الصارمة للتصنيف، وهو ما يتسق مع طبيعة المعايير الرقمية المعتمدة التي تعطي الأولوية القصوى للموارد المالية والجوائز الدولية والنشر المكثف في المجلات الأكثر تأثيرا.

البلد	الجامعة	2021	2022	2023	2024	2025
مصر	جامعة القاهرة	401–500	301–400	301–400	301–400	401–500
مصر	جامعة الإسكندرية	601–700	501–600	601–700	601–700	501–600
جنوب إفريقيا	جامعة جنوب إفريقيا (Unisa)	601–700	901–1000	901–1000	901–1000	801–900
جنوب إفريقيا	جامعة جوهانسبرغ (UJ)	601–700	401–500	501–600	401–500	501–600
جنوب إفريقيا	جامعة كيب تاون (UCT)	201–300	201–300	201–300	201–300	201–300
غانا	جامعة غانا	—	—	901–1000	901–1000	901–1000
تونس	جامعة صفاقس	—	—	901–1000	—	—
تونس	جامعة تونس المنار	901–1000	—	—	901–1000	—

مراكز الجامعات الأفريقية في الترتيب الأكاديمي للجامعات العالمية (ARWU)[12]

وتُظهر نسخة 2026 من التصنيف، الصادرة في 15 أوت 2026، أن الخريطة الإفريقية لم تتغيّر في قمّتها وتوسّعت في وسطها: فقد حافظت جامعة كيب تاون على الفئة (201–300) متصدّرةً القارة (وهي الشريحة الرسمية المنشورة في القائمة العامة، فيما أعلنت الجامعة

12 الموقع الرسمي لترتيب الجامعات لمنهجية تصنيف - الترتيب الأكاديمي للجامعات العالمية (ARWU).
https://www.shanghairanking.com/

في بلاغها أن مرتبتها الدقيقة هي 682 عالميًا)،[13] بالمرتبة 286 عالمياً متصدّرةً القارة، تلتها جامعة ويتواترسراند في الفئة (301–400) ثم جامعة ستلينبوش في الفئة (401–500). وعلى الصعيد العربي، حافظت جامعة القاهرة على الفئة (401–500) وعلى المرتبة الثالثة إفريقياً للعام الثاني على التوالي، وحضرت معها خمس جامعات مصرية أخرى: الإسكندرية والمنصورة في الفئة (601–700)، وعين شمس والأزهر في الفئة (701–800)، والزقازيق في الفئة (901–1000). أما على الصعيد المغاربي، فقد ارتفع التمثيل المغربي إلى جامعتين في الفئة (901–1000)، هما جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء وجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية في أول ظهور لها، في حين غابت تونس والجزائر كلياً عن قائمة أفضل ألف جامعة في النسختين 2025 و2026. وهذه المقارنة، وإن بقيت محدودة الدلالة لعدم ضبطها على الحجم والتمويل ولغة النشر، تُبيّن أن الفارق بين تونس وجوارها المباشر يتّسع بفعل دخول مؤسسات جديدة إلى القائمة لا بفعل تراجع تونسي إضافي.

الخصائص المنهجية لترتيب الشرائح في تصنيف شنغهاي (ARWU)

يعتمد تصنيف شنغهاي (ARWU) على تقسيم الجامعات في مجموعات مرتبة بدلًا من الترتيب الفردي الدقيق بعد المئة الأولى. ففي حين تُمنح الجامعات المئة الأولى ترتيبًا محدّدًا من 1 إلى 100، تُدرج بقية المؤسسات ابتداءً من المرتبة 101 ضمن شرائح واسعة (مثل 101–150، 151–200، 201–300 وصولاً إلى 901–1000). ويعكس هذا الأسلوب المنهجي أن الفوارق بين الجامعات في المراتب المتوسطة والمتأخرة تكون ضئيلة إحصائياً، بحيث لا يمكن اعتبار الجامعة في المرتبة 205 أفضل بنحو قاطع من نظيرتها في المرتبة 207، وهو ما يبرر تجميعها ضمن مدى تقييمي مشترك.

جامعة كيب تاون في جنوب إفريقيا:

تأسست جامعة كيب تاون سنة 1829 كأقدم جامعة في جنوب إفريقيا[14]، وأظهر مسارها في تصنيف شنغهاي بين 2021 و2025 استقراراً صلباً ومستداماً بالحفاظ الثابت على موقعها ضمن الفئة (201–300) عالمياً متصدرةً القارة الإفريقية. ويرتبط هذا الاستقرار، على الأرجح، بامتلاكها النصيب الأكبر من الباحثين الأكثر استشهادًا (HiCi) إفريقياً، إلى جانب التميز الاستثنائي في تخصصات الجغرافيا، الصحة العامة، وعلوم المحيطات.

13 University of Cape Town, «UCT remains South Africa's top university in latest ShanghaiRanking», UCT News, 19 August 2026, https://www.news.uct.ac.za/article/-2026-08-19-uct-remains-south-africas-top-university-in-latest-shanghairanking

14 الموقع الرسمي لجامعة كيب تاون في جنوب إفريقيا، آخر ولوج 5 أوت 2025.
https://www.uct.ac.za/

جامعة جوهانسبرغ في جنوب إفريقيا:

تأسست الجامعة رسميًا سنة 2005 نتيجة دمج ثلاث مؤسسات تعليمية[15]. وعلى الرغم من حديث نشأتها، شهدت الجامعة بين 2021 و2025 ديناميكية ملحوظة؛ إذ ارتقى موقعها من نطاق (601–700) عام 2021 لاختراق فئة أفضل (401–500) في سنتي 2022 و2024، قبل أن تستقر في الفئة (501–600) لعام 2025. وقد تُقرأ هذه الحالة مثالًا على تحسّن ممكن في مؤشرات النشر دون رصيد تاريخي من جوائز نوبل، وهي قراءة تحتاج إلى بيانات النشر المفصّلة للجامعة لتأكيدها.

جامعة القاهرة في مصر:

تأسست جامعة القاهرة سنة 1908، كمركز أكاديمي تاريخي[16]. سجلت بين 2021 و2025 أداءً متصاعداً، إذ انتقلت من الفئة (401–500) سنة 2021 إلى الفئة المتقدمة (301–400) بين 2022 و2024، متصدرةً الجامعات المصرية وشمال الإفريقية، قبل أن تتراجع قليلا إلى (401–500) في نسخة 2025. ويُرجَّح أن يرتبط هذا الحضور بالتركيز على شق «المخرجات والأثر البحثي» وكثافة الأوراق المفهرسة في مؤشري العلوم والعلوم الاجتماعية SCIE وSSCI، وهو ما مكنها من الحفاظ على حضورها ضمن النطاق المتقدم مقارنة بالمستوى الإقليمي.

جامعة الإسكندرية في مصر:

تأسست جامعة الإسكندرية سنة 1938 كفرع لجامعة فؤاد الأول، قبل أن تستقل بكيانها وتكتسب اسمها الحالي سنة 1942[17]. وتُظهر نتائجها نمطا متأرجحا يعكس حدة التنافسية، إذ تذبذبت بين الفئة (601–700) في نسخ 2021 و2023 و2024، والفئة (501–600) في نسختي 2022 و2025،ويُرجَّح ارتباط ذلك بتذبذب حجم النشر الدولي والتراكم الاستشهادي لباحثيها.

جامعة غانا:

تأسست جامعة غانا سنة 1948، وهي أقدم جامعة في غانا ومركز رئيسي للتعليم العالي

15الصفحة الرسمية لجامعة جوهانسبرغ في جنوب إفريقيا.
https//:www.uj.ac.za/about/story-of-uj/

16 مقال في صحيفة مصرية « الشروق»، تاريخ المقال 21 ديسمبر سنة 2024، آخر ولوج للصفحة بتاريخ 6 أوت 2025.
https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=21122024&id=598f92ec-eb5e-4a17-8ce2-ec0c8221ba1f&utm

17 Best Universities Egypt. (n.d.). عن المؤسسة: جامعة الإسكندرية.
https://www.bestuniversitiesegypt.com/ar/%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D9%83%D9%86%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%A9/%D8%B9%D9%86_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9

في غرب إفريقيا[18] حيث شهد مسار جامعة غانا (University of Ghana) تحولاً إيجابياً بنجاحها في الانتقال من الغياب التام عن التصنيف (2021–2022) إلى تحقيق الاختراق بالدخول الرسمي والاستقرار ضمن الفئة (901–1000) لثلاث سنوات متتالية (2023–2025)،وهو تحول يُرجَّح ارتباطه بتوسع النشر الدولي والشراكات العلمية العابرة للحدود.

جامعة تونس المنار:

تُعدّ جامعة تونس المنار من أبرز مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في تونس؛ وقد أُنشئت في صيغتها المؤسسية الحالية سنة 1987 تحت اسم «جامعة العلوم والتقنيات والطب بتونس»، قبل أن تعتمد تسميتها الحالية «جامعة تونس المنار».

وعلى مستوى الأداء الأكاديمي والتموقع العالمي، يُسجل مسار الجامعة في تصنيف شنغهاي (ARWU) بين سنتي 2021 و2025 حضورا متقطعا يُعبر عن صعوبة الاستدامة البحثية تحت ضغط المنافسة الدولية، حيث نجحت الجامعة في تسجيل حضورها الرسمي ضمن الفئة الترتيبية (901–1000) عالمياً في نسختي 2021 و2024، بينما غابت عن اللائحة العامة في دورتي 2022 و2023.

وعند تحليل هذا التذبذب المنهجي، يتضح أن الجامعة تقف عند العتبة الدنيا لمؤشرات التقييم المعتمدة، حيث يعتمد بقاؤها أو خروجها من القائمة العامة على التقلبات السنوية في حجم المخرجات البحثية المفهرسة في قواعد بيانات Web of Science ومعدلات الاستشهاد لباحثيها، في ظل غياب الرصيد التاريخي للمؤشرات النخبوية الصارمة (مثل جوائز نوبل وأوسمة فيلدز أو الحجم الكثيف للباحثين الأكثر استشهاداً HiCi)، وهو ما تجلى أيضاً في بقاء جامعات تونسية عريقة أخرى كجامعة صفاقس عند حدود الفئة ذاتها (901–1000) في دورات متفرقة.

تحليل مؤشرات نظام التايمز (THE) والتموقع التونسي

يمثل تصنيف «التايمز للتعليم العالي» (Times Higher Education)، الذي انطلق عام 2004، أداة مرجعية عالمية تتجاوز الحصرية البحثية الصارمة لتصنيف «شنغهاي»، لتقدم تقييمًا شموليا يراعي التوازن بين التعليم، والبيئة البحثية، وجودة الأبحاث، والسمعة الدولية[19]. وتكمن قيمة هذا النظام في كونه يوفر قاعدة بيانات متعددة الأبعاد تساعد الطلبة

18 الصفحة الرسمية لجامعة غانا، تاريخ آخر ولوج للصفحة بتاريخ 10 أوت 2025.
https://www.ug.edu.gh/about-ug/history

19 Times Higher Education. (2024). World University Rankings: About THE. Times Higher Education (THE). https://www.timeshighereducation.com/

في خياراتهم الأكاديمية، وتدعم القيادات الجامعية وصانعي السياسات في رسم استراتيجيات التطوير ومراقبة نجاعة المنظومة التعليمية.

فلسفة القياس المتعدد الأبعاد

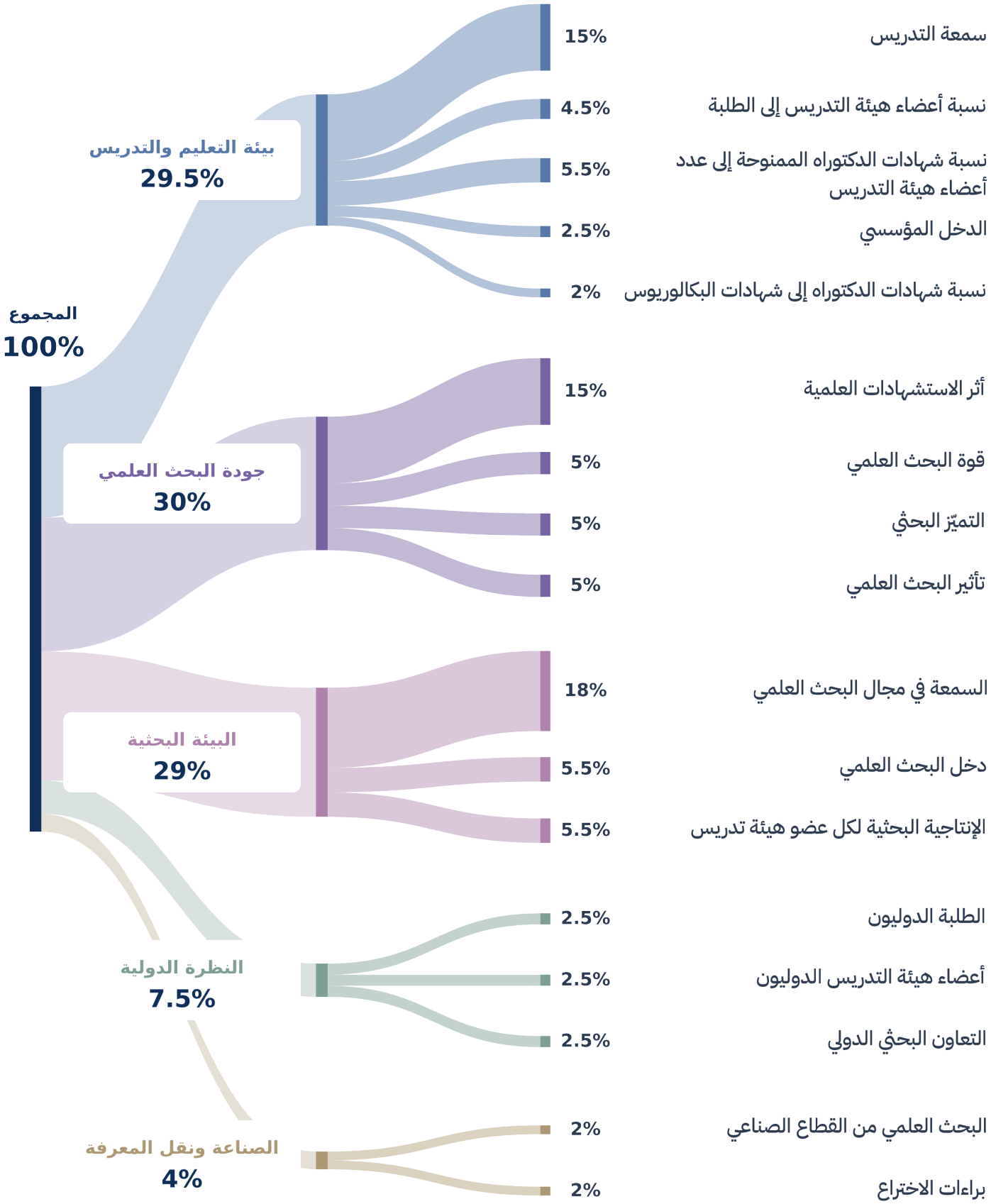
انطلق هذا الترتيب بهدف تقديم تقييم شامل لمختلف جوانب الأداء الأكاديمي استناداً إلى منهجية متكاملة طُوّرت بمساهمة باحثين وخبراء دوليين. ويتم جمع البيانات اللازمة عبر فريق دولي لتقييم 18 مؤشرا رئيسيا تغطي كافة مجالات النشاط الأكاديمي والبحثي[20]. وتتيح هذه المقاربة الشاملة للطلاب إمكانية اختيار الجامعات الأنسب في تخصصاتهم المفضلة كالفنون والعلوم الإنسانية، العلوم الاجتماعية، العلوم الدقيقة، الهندسة والتكنولوجيا، والعلوم الطبية والصيدلة، مع توفير تفاصيل كاملة لدرجات كل مؤسسة. كما يستخدم أعضاء هيئة التدريس هذه البيانات لدعم قراراتهم المهنية، بينما تستفيد القيادات الجامعية منها لتحديد أولويات التطوير المؤسسي، وتعتمد عليها الحكومات لمراقبة نتائج السياسات التعليمية والعمومية المعتمدة.

أمّا على صعيد القياس التفصيلي، فتتوزع المؤشرات الـ 18 المعتمدة في تحديث المنهجية (WUR 3.0) على خمسة مجالات رئيسية تُغطي الوظائف الأساسية للجامعة العصرية. تستأثر جودة البحث العلمي بنسبة 30% من النتيجة الإجمالية، حيث تتوزع مناصفة بين تأثير الاستشهادات العلمية (15%) ومؤشرات التميز والقوة والأثر المباشر للأبحاث (15%). وتتكامل معها البيئة البحثية التي تمنح هي الأخرى وزناً قدره 29%، ترتكز بالأساس على السمعة البحثية المؤسسية (18%)، إلى جانب الدخل الموجه للبحث والإنتاجية البحثية لكل عضو هيئة تدريس.

وفيما يتعلق ببيئة التدريس والتعليم، فتُخصص لها نسبة 29.5%، تشمل السمعة الأكاديمية للتدريس (15%)، بينما تتوزع النسبة المتبقية (14.5%) على مؤشرات كفاءة التأطير بنسبة المدرسين إلى الطلبة، ونسبة شهادات الدكتوراه الممنوحة، والدخل المؤسسي. وتتوزع النسب المتبقية بين مجال النظرة الدولية بنسبة 7.5% لقياس مدى انفتاح الجامعة واستقطابها للطلبة والأساتذة الدوليين والتشارك البحثي عابر الحدود، ومجال الصناعة ونقل المعرفة بنسبة 4% المقاسة بالدخل المتأتي من الشراكات الصناعية وبراءات الاختراع.

20 Times Higher Education. World University Rankings by Subject 2026: methodology. https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/methodology

مؤشرات الترتيب:



مؤشرات الترتيب في نظام التايمز للجامعات (THE)

منهجية جمع المعلومات وكيفية الوصول إلى النتائج النهائية

تعتمد منهجية جمع البيانات في ترتيب تايمز للتعليم العالي على معلومات تقدمها الجامعات نفسها عبر ممثل مُسمّى عنها يصادق على صحتها، إلى جانب بيانات النشر والاستشهادات ونتائج مسوح السمعة. وفي الحالات التي تكون فيها بعض البيانات غير متوفرة، لا تحتسب المنهجية صفرًا للمؤشر المعني، بل تلجأ إلى تقدير محافظ للقيمة الناقصة وفق القاعدة المنصوص عليها في منهجية النسخة المعنية، حتى لا تُعاقَب المؤسسة بصورة مفرطة على نقص البيانات ولا تُكافأ عليه.[21]

وفي المقابل، يضع النظام معايير واضحة لاستبعاد بعض الجامعات من الترتيب، إذ تشترط منهجية نسخة 2025 أن تقدّم المؤسسة تعليمًا في المرحلة الجامعية الأولى، وأن تبلغ منشوراتها البحثية حدًا أدنى خلال السنوات الخمس المعتمدة (1000 منشور على الأقل، مع 150 منشورًا على الأقل في كل سنة)، وألّا يتركز أكثر من 80% من إنتاجها في مجال معرفي واحد. أما المؤسسات التي تقدّم بياناتها دون أن تستوفي هذه الشروط فتُدرج بصفة «Reporter» (مؤسسة مُبلِّغة) دون أن تحصل على ترتيب.

بعد الانتهاء من جمع البيانات الخاصة بالمؤشرات المختلفة، تبدأ عملية احتساب النتيجة النهائية لكل جامعة. تعتمد هذه العملية على توحيد القيم لكل مؤشر من خلال المعايرة القياسية، بحيث يمكن مقارنتها بين الجامعات بشكل عادل ودقيق. يتم أيضًا أخذ متوسط المؤشرات ومطابقتها مع نتائج السنوات السابقة لضمان الاتساق في التقييم.[22] كما تُستخدم دالة التوزيع التراكمي لتحديد ترتيب كل جامعة ضمن الترتيب النهائي، ما يعكس أداءها الحقيقي عبر المجالات الرئيسية مثل البحث العلمي، جودة التعليم، الاستشهادات البحثية، السمعة الدولية، ونقل المعرفة إلى المجتمع والصناعة.

تمويل القطاع الصناعي للبحث العلمي

يعكس مؤشر التمويل المتأتي من القطاع الصناعي مدى قدرة الجامعة على نقل التكنولوجيا، وتقديم الاستشارات العلمية والتقنية، وجذب الاستثمارات التجارية نحو مخابر البحث العلمي. ويُقاس هذا المؤشر بحساب حجم الدخل المالي المتأتي من التعاون مع الشركات والمؤسسات الإنتاجية بالنسبة إلى عدد أعضاء هيئة التدريس، وهو ما يمنح قياسا دقيقا لمدى انغراس الجامعة في محيطها الاقتصادي ومدى استجابتها لمتطلبات السوق والتنمية التكنولوجية.

21 الموقع الرسمي لتصنيف الجامعات العالمية (Times Higher Education (THE)، وتحديدًا صفحة منهجية الترتيب، آخر ولوج للصفحة بتاريخ 7 أوت 2025.
https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/world-university-rankings-2025-methodology

22المصدر السابق.

الجامعة	الترتيب	جودة التعليم	بيئة البحث العلمي	جودة البحث العلمي	النظرة الدولية	الصناعة ونقل المعرفة
جامعة قرطاج	1001+	19.2	8.8	20.0	44.1	33.9
جامعة منوبة	1001+	17.8	7.8	22.0	41.9	33.4
جامعة المنستير	1001+	19.0	9.0	16.5	43.5	33.4
جامعة صفاقس	1001+	25.6	11.1	16.4	41.8	33.4
جامعة سوسة	1001+	22.9	8.1	13.7	37.4	33.4
جامعة تونس المنار	1001+	25.8	10.1	18.5	41.1	33.5

ترتيب نظام الجامعات التونسية وفقًا لتصنيف Times Higher Education - THE - سنة 2021[23]

جامعة منوبة	1001–1200	19.7	8.2	34.5	43.3	34.8
جامعة تونس المنار	1001–1200	26.0	11.6	24.1	41.3	35.0
جامعة قرطاج	1201+	19.8	9.8	19.4	43.9	36.4
جامعة المنستير	1201+	19.4	10.0	17.5	44.4	34.8
جامعة صفاقس	1201+	25.2	12.5	20.4	41.9	34.8
جامعة سوسة	1201+	21.2	9.1	17.3	38.5	34.8

ترتيب نظام الجامعات التونسية وفقًا لتصنيف Times Higher Education - THE - سنة 2022

23 الموقع الرسمي لتصنيف الجامعات العالمية Times Higher Education، اخر ولوج للصفحة بتاريخ 10 أوت 2025.
https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/latest/world-ranking

الجامعة	الترتيب	جودة التعليم	بيئة البحث العلمي	جودة البحث العلمي	النظرة الدولية	الصناعة ونقل المعرفة
جامعة منوبة	1001–1200	19.2	8.3	52.7	44.6	36.9
جامعة قابس	1201–1500	18.1	9.8	19.1	44.2	38.3
جامعة قرطاج	1201–1500	19.0	9.8	19.1	44.2	38.3
جامعة المنستير	1201–1500	19.6	10.0	26.5	45.1	36.9
جامعة صفاقس	1201–1500	25.2	14.0	22.6	43.6	37.3
جامعة سوسة	1201–1500	23.4	9.4	24.1	40.1	36.9
جامعة تونس المنار	1201–1500	28.8	13.7	19.5	43.7	38.2
جامعة تونس	1501+	20.5	9.6	14.7	38.2	37.0

ترتيب نظام الجامعات التونسية وفقًا لتصنيف Times Higher Education - THE سنة 2023

جامعة تونس المنار	801–1000	42.3	19.9	31.1	50.5	49.5
جامعة صفاقس	1001–1200	33.7	13.9	40.5	44.7	34.5
جامعة قرطاج	1201–1500	23.8	9.9	31.2	44.4	34.5
جامعة منوبة	1201–1500	21.8	9.2	44.2	45.8	19.4
جامعة المنستير	1201–1500	30.3	10.3	31.4	40.1	19.3
جامعة سوسة	1200–1500	30.3	10.3	31.4	40.1	19.3
جامعة تونس	1201–1500	30.9	10.3	23.5	39.2	16.6
جامعة قابس	1501+	20.8	9.4	28.9	42.8	16.7

ترتيب نظام الجامعات التونسية وفقًا لتصنيف Times Higher Education - THE سنة 2024

الجامعة	الترتيب	جودة التعليم	بيئة البحث العلمي	جودة البحث العلمي	النظرة الدولية	الصناعة ونقل المعرفة
جامعة تونس المنار	801–1000	44.5	25.4	29.7	54.9	66.5
جامعة صفاقس	1001–1200	32.9	13.4	41.3	45.2	40.2
جامعة منوبة	1201–1500	27.5	9.5	43.5	45.6	21.8
جامعة المنستير	1201–1500	31.7	10.5	40.4	46.0	29.2
جامعة قابس	1501+	20.5	11.0	32.7	43.5	20.1
جامعة قرطاج	1501+	25.0	9.9	32.1	44.1	32.8
جامعة سوسة	1501+	26.1	10.2	32.1	41.3	21.8
جامعة تونس	1501+	30.9	10.4	22.7	38.6	25.4

ترتيب نظام الجامعات التونسية وفقًا لتصنيف Times Higher Education - THE سنة 2025

جامعة تونس المنار	801–1000	45.7	27.2	32.9	55.2	70.4
جامعة جندوبة	1201–1500	19.2	23.2	37.1	46.4	51.4
جامعة منوبة	1201–1500	25.9	9.7	42.1	45.8	23.9
جامعة صفاقس	1201–1500	29.7	12.3	41.5	46.0	39.3
جامعة قابس	1501+	20.3	11.5	35.0	44.2	20.5
جامعة قرطاج	1501+	24.8	10.2	32.2	43.9	34.7
جامعة المنستير	1501+	24.2	10.9	39.8	46.9	32.7
جامعة سوسة	1501+	26.9	10.6	31.0	41.6	23.1
جامعة تونس	1501+	33.3	10.0	24.4	39.8	28.3

ترتيب نظام الجامعات التونسية وفقًا لتصنيف Times Higher Education - THE سنة 2026

رؤية تحليلية حول وضع الجامعات التونسية ضمن تصنيف Times Higher Education (THE) العالمي:

بين 2021 و2025، سجلت الجامعات التونسية حضورًا متفاوتًا في تصنيف Times Higher Education (THE) العالمي. فقد تميزت جامعة تونس المنار بتطور ملحوظ، إذ انتقلت من فئة 1001+ سنة 2021 إلى الفئة 801–1000 منذ نسخة 2024 (الصادرة في سبتمبر 2023)، محافظة على موقعها ضمن هذا النطاق حتى نسخة 2026، وهي أحدث نسخة مشمولة بهذا التحليل، ما يعكس تحسينًا ملموسًا في مؤشرات البحث العلمي والنشر الأكاديمي. في المقابل، شهدت جامعة صفاقس تقدمًا تدريجيًا من فئة 1201+ إلى 1001–1200، بينما بقيت جامعة المنستير ضمن الفئة 1201–1500 مع بعض الاستقرار، في حين اقتصرت مشاركة جامعات أخرى مثل قرطاج وسوسة على حضور رمزي ضمن الفئة 1501+[24].

وتضم نسخة 2026 من تصنيف التايمز تسع جامعات تونسية، وهو حضور ينبغي قراءته مقارنًا لا مطلقًا: فالجزائر ممثّلة بـ 28 جامعة لكن أفضلها في الفئة 1201–1500، أي دون أفضل جامعة تونسية بعدة شرائح، مما يُبيّن أن عدد المؤسسات المصنّفة لا يقيس جودة النظام الجامعي، بل حجمه. تُبرز هذه المعطيات تفاوتا هيكليا في أدبيات التموقع الدولي للمؤسسات التونسية، حيث يُظهر تفكيك أداء الجامعات التونسية بناءً على محاور التايمز الخمسة نقاط قوة متقدمة في محور «جودة البحث العلمي» ومعدلات الاستشهاد بالنسبة للباحثين الفرديين، مقابل تراجع حاد في محوري «النظرة الدولية» (ضعف استقطاب الطلبة والأساتذة الدوليين) و«الصناعة والابتكار» (محدودية الدخل المتأتي من الشراكات الاقتصادية وبراءات الاختراع). ومن العوامل التي قد تسهم في الغياب التونسي عن قائمة أفضل 500 جامعة عالميًا، دون أن يسمح تصميم هذا التقرير بعزل أثر كل منها: محدودية التمويل العمومي المخصص للتطوير التكنولوجي، وضيق هوامش الاستقلالية المالية والإدارية للمؤسسات الجامعية. ويقتضي تجاوز هذه الوضعية تعزيز الانفتاح الدولي، وتثمين نتائج البحث الأكاديمي عبر الشراكات الصناعية والتنموية، بما يُكسب التنافسية الدولية للجامعات التونسية زخما مستداما ينعكس على رتبها الإقليمية والعالمية.

24 Entreprises Magasine. (2026, January 22). Times Higher Education 2026 : La Tunisie représentée par 12 universités. https://www.entreprises-magazine.com/times-higher-education-2026-la-tunisie-representee-par-12-universites/

تصنيف QS العالمي للجامعات

يُعدّ تصنيف «كيو إس» العالمي للجامعات (QS World University Rankings) أحد أهم النظم السنوية المستقلة لتقييم ومقارنة أداء مؤسسات التعليم العالي حول العالم، ويُصدر عن مؤسسة Quacquarelli Symonds البريطانية المتخصصة في تحليلات التعليم الدولي. وتعود جذور هذا التصنيف إلى عام 1990 عندما أسس الطالب آنذاك «نونزيو كواكواريلي» الشركة لتوفير أدلة إرشادية لطلاب الدراسات العليا، قبل أن تُطلق المؤسسة أول تصنيف عالمي شامل للجامعات في نوفمبر 2004 بالتعاون مع مجلة «تايمز للتعليم العالي» تحت اسم (THES-QS). وفي عام 2010 انتهت هذه الشراكة لتستقل QS بتصنيفها الخاص ومنهجيتها المعتمدة التي تركز على قياس السمعة الأكاديمية، وقوة البحث العلمي، ورأي أصحاب العمل في كفاءة الخريجين، والجاذبية الدولية، والاستدامة، ليصبح التصنيف مرجعا استراتيجيا يعكس جودة ومكانة الجامعات عالميا[25].

يشكّل موقع الجامعات التونسية ضمن التصنيفات العالمية مؤشرًا جزئيًا على بعض جوانب الأداء البحثي والمؤسسي ذات الصلة بالحق في تعليم عالٍ ذي جودة، لا مقياسًا مباشرًا لمدى الوفاء به، باعتباره حقا مركزيا ضمن منظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإذا كان النفاذ إلى الجامعة في تونس قد تحقق بدرجة واسعة منذ عقود، فإن الإشكال اليوم لم يعد في الإتاحة الكمية، بل في الجودة والتنافسية الدولية. ويبرز هذا التحول بوضوح عند تحليل موقع الجامعات التونسية في التصنيفات العالمية المعتمدة على مؤشرات كمية صارمة، وفي مقدمتها تصنيف شنغهاي (ARWU) وتصنيف QS العالمي.

يقدم تصنيف QS قراءةً شاملة وأوسع نسبيا لتقييم مؤسسات التعليم العالي عبر اعتماده على 5 محاور استراتيجية رئيسية، وتتوزع تحتها 9 مؤشرات أداء رئيسية ذات أوزان محتسبة (بالإضافة إلى مؤشر فرعي عاشر مخصص للتنوع الطلابي الدولي، ولكنه محدد بوزن 0%).

يستأثر محور البحث والكتلة العلمية بالثقل الأكبر بنسبة 50% من النتيجة الإجمالية، حيث ينقسم إلى مؤشر «السمعة الأكاديمية» بنسبة 30% المستند إلى الاستطلاعات الدولية الموجهة للخبراء، ومؤشر «كثافة الاستشهادات لكل عضو هيئة تدريس» بنسبة 20% لقياس الأثر البحثي. ويلي ذلك محور التوظيف وجاهزية المخرجات بنسبة 20%، الموزع بين «سمعة جهات التوظيف» بنسبة 15% لقياس مدى ملاءمة الخريجين لسوق العمل، ومؤشر «نتائج التوظيف» بنسبة 5% لتقييم تمكين الخريجين وقدرتهم القيادية.

أما محور الالتزام والتفاعل العالمي فيستحوذ على نسبة 15%، ويتوزع بالتساوي بواقع

25 Quacquarelli Symonds (QS). (2024). 20 years of the QS World University Rankings: An interview with the founder and President Nunzio Quacquarelli. https://www.topuniversities.com/university-rankings-articles/world-university-rankings/20-years-qs-world-university-rankings-interview-founder-president-nunzio-quacquarelli

5% لكل من «نسبة أعضاء هيئة التدريس الدوليين»، و«شبكة الأبحاث الدولية»، و«نسبة الطلاب الدوليين»، في حين يُصنف مؤشر «التنوع الطلابي الدولي» بميزان نسبي صفري (0%) في النسخة الحالية. ويُخصص لتجربة التعليم والتأطير محور البيئة التعليمية بنسبة 10%، والذي يرتكز كليا على «نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب» كمعيار لكفاءة المؤطرين وجودة التحصيل الأكاديمي. وأخيراً، يُستكمل هذا الإطار بمحور الاستدامة بنسبة 5% لقياس الأثر الاجتماعي والبيئي والتزام المؤسسة بالحوكمة المستدامة[26].

الجامعة	الرتبة العالمية	الرتبة العربية
جامعة تونس المنار	لم تكن الجامعات التونسية تدرج في التصنيفات لنظام QS.	61–70

ترتيب الجامعات التونسية في نظام QS لترتيب الجامعات العالمية سنة 2021[27]

الجامعة	الرتبة العالمية	الرتبة العربية
جامعة سوسة	701–750	81–90
جامعة تونس	1201+	131–150
جامعة تونس المنار	1201+	51–60

ترتيب الجامعات التونسية في نظام QS لترتيب الجامعات العالمية سنة 2022

الجامعة	الرتبة العالمية	الرتبة العربية
جامعة سوسة	751–800	81–90
جامعة تونس	1201–1400	131–150
جامعة تونس المنار	1201–1400	46

ترتيب الجامعات التونسية في نظام QS لترتيب الجامعات العالمية سنة 2023

26 Quacquarelli Symonds (QS). (2025). QS World University Rankings: Methodology. https://www.topuniversities.com/world-university-rankings/methodology

27 تصنيف QS العالمي للجامعات (تونس): تصنيف الجامعات التونسية لسنة 2022، منصة Xuanxiao المرجعية لتصنيفات التعليم العالي، تاريخ الاطلاع: نوفمبر 2026. https://xuanxiao.org/en/rankings/qs/world-university-rankings/2021

الجامعة	الرتبة العالمية	الرتبة العربية
جامعة تونس المنار	951–1000	39
جامعة سوسة	1001–1200	91–100
جامعة صفاقس	1001–1200	61–70
جامعة تونس	1201–1400	121–130

ترتيب الجامعات التونسية في نظام QS لترتيب الجامعات العالمية سنة 2024

الجامعة	الرتبة العالمية	الرتبة العربية
جامعة تونس المنار	771–780	44
جامعة صفاقس	1001–1200	62
جامعة سوسة	1001–1200	97
جامعة تونس	1001–1200	104=

ترتيب الجامعات التونسية في نظام QS لترتيب الجامعات العالمية سنة 2025

الجامعة	الرتبة العالمية	الرتبة العربية
جامعة تونس المنار	731–740	41
جامعة صفاقس	1001–1200	66
جامعة سوسة	1201–1400	108
جامعة تونس	1201–1400	113

ترتيب الجامعات التونسية في نظام QS لترتيب الجامعات العالمية سنة 2025

الجامعة	الرتبة العالمية	الرتبة العربية
جامعة تونس المنار	655 (مرتبة مشتركة)	29
جامعة صفاقس	1001–1200	63
جامعة سوسة	1201–1400	104
جامعة تونس	1201–1400	119

ترتيب الجامعات التونسية في نظام QS لترتيب الجامعات العالمية سنة 2026[28]

تحليل تطور تصنيف الجامعات التونسية في نظام QS العالمي خلال الفترة من نسخة 2021 إلى نسخة 2027:

شهد موقع المؤسسات الأكاديمية التونسية في تصنيف QS العالمي خلال الفترة الممتدة بين نسخة 2021 ونسخة 2027 تطورًا تدريجياً، تصدرت فيه جامعة تونس المنار المشهد الوطني بكونها القاطرة الرئيسية للتصنيف، إذ انتقلت من شريحة 771–780 في نسخة 2025 إلى شريحة 731–740 في نسخة 2026، ثم إلى الرتبة 655 (مرتبة مشتركة) عالميًا في نسخة 2027 الصادرة في 18 جوان 2026[29]، وتُسجّل الجامعة أفضل نتائجها في مؤشري «التعليم والقابلية للتشغيل» (الرتبة 261 عالميًا) و«شبكة البحث الدولية» (الرتبة 289 عالميًا) وفق المعطيات المنشورة لنسخة 2027، في حين وردت الرتبة 259 في بلاغ الجامعة بشأن النسخة السابقة. وفي مقابل هذا التقدم النسبي، استقرت بقية الجامعات الوطنية، مثل جامعات صفاقس وسوسة وتونس، ضمن الفئات المتأخرة (+1001)، مما يعكس تموقعا محليا وإقليميا يظل متواضعا مقارنة بالمؤسسات الجامعية العربية والدولية. وقد يرتبط هذا التباين، وفق ما تشير إليه الأدبيات والشهادات الواردة في القسم الثاني، بتحديات بنيوية تشمل محدودية التمويل البحثي، وضعف البنية التحتية، وغياب استراتيجيات التدويل الكفيلة بجذب الكفاءات والطلبة الدوليين، مما يكرس فجوة بين قدرات الجامعات التونسية ومتطلبات التنافسية العالمية التي استغلتها مؤسسات إقليمية أخرى عبر ضخ استثمارات هيكلية في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

28 Quacquarelli Symonds (QS).QS World University Rankings, https://www.topuniversities.com/world-university-rankings

29 الإذاعة الوطنية التونسية. (2024، 4 جوان). جامعة تونس المنار تتقدم 40 مرتبة في تصنيف العالمي للجامعات.
https://www.radionationale.tn/article/6856825d92a30ceeb06c9b71/%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85-40-%D9%85%D8%B1%D8%AA%D8%A8%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%B5%D9%86%D9%8A%D9%81-qs-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AA

تحليل المؤشرات الكمية المؤثرة في موقع الجامعات التونسية في التصنيفات العالمية

تقتضي الدراسة التحليليّة لتموقع الجامعات التونسية في التصنيفات الدولية تجاوز القراءة الوصفية لمراتبها ضمن القوائم السنوية نحو تفكيك المؤشرات الكمية والهيكلية التي تُبنى عليها هذه التقييمات. فالأنظمة المرجعية الدولية وفي مقدمتها تصنيفا «شنغهاي» (ARWU) و«كيو إس» (QS World University Rankings) تعتمد بالأساس على معايير مقيسة ترتبط بمستوى التمويل البحثي، حجم ونوعية الإنتاج العلمي، كثافة الاستشهادات، ونسب التدويل؛ وهي مؤشرات تكشف دراستها عن فجوة بنيوية قد تسهم في تفسير الاستقرار المتأخر نسبياً للمؤسسات الأكاديمية الوطنية.

ويكشف التحليل التفصيلي لهذه المعطيات أن التحدي الأساسي لا يكمن في الحجم المجرّد للإنتاج البحثي التراكمي، بل في معدلات تأثيره واعترافه الدولي إذ يقيس مؤشر «الاستشهادات لكل عضو هيئة تدريس» عدد الاستشهادات التي تحصدها منشورات المؤسسة قياسًا بحجم هيئتها التدريسية، وهو مقياس يختلف عن أثر المقالة الفردية وعن معامل تأثير المجلة (Impact Factor). ولا يكفي تدنّيه وحده لإثبات ضعف النشر في المجلات ذات معامل التأثير المرتفع؛ فتلك فرضية تحتاج إلى بيانات نشر مفصلة حسب المجلات والتخصصات. كما أن مؤشر «السمعة الأكاديمية» الذي يمثل وحده قرابة ثلث التقييم الإجمالي لنظام QS (30%) يتطلب انغراساً ممتداً في الشبكات البحثية عابرة الحدود وشراكات علمية قارية ودولية، وهو عنصر ما يزال محدودا. يضاف إلى ذلك الضعف البنيوي في نسب الانفتاح الدولي للطلبة والأساتذة، مما يقلص من تحصيل النقاط المخصصة لمؤشرات التدويل والالتزام العالمي.

ومن زاوية حقوقية، تطرح هذه المعطيات تساؤلا جوهريا حول مضمون الحق في التعليم العالي، فالمعايير الدولية، كما وردت في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة 13)، لا تقتصر على ضمان الإتاحة، بل تشمل الجودة والملاءمة. وإذا كانت التصنيفات العالمية تخضع لنقاشات منهجية نقدية بكونها تُغلب البُعد التنافسي، فإنها توفر مؤشرات كمية جزئية يمكن الاستئناس بها في قراءة بعض جوانب البيئة البحثية، دون أن تقيس جودة التعليم أو الوفاء بالحق فيه قياسًا مباشرًا. وحين تبقى أفضل جامعة وطنية، رغم تقدّمها إلى الرتبة 655 (مرتبة مشتركة) في نسخة QS 2027، خارج دائرة أفضل 500 جامعة عالميًا التي تغيب عنها المؤسسات التونسية كافة، فإن ذلك يتسق مع وجود فجوة تنموية في شروط الجودة البحثية والاندماج العلمي الدولي.

ويجدر هنا حسم موقع الترتيب في منهج هذا التقرير: فالتقرير لا يتبنّى الترتيب العالمي كهدف للسياسة العمومية، ولا يعتبر تحسين المراتب غاية في حدّ ذاتها؛ فالتصنيفات تقيس ما يمكن عدّه من النشاط الأكاديمي وتتجاهل ما لا يُعدّ، وتُحيّز بنيويًا للجامعات الكبيرة وللنشر باللغة الإنجليزية وللمؤسسات التي تدير مستشفيات جامعية بحثية، كما تستند في جزء معتبر منها إلى مسوح سمعة لا إلى قياس موضوعي لأثر الجامعة في مجتمعها. ومن هنا فإنّ استخدامها في هذا التقرير استخدام استدلالي محدود الوظيفة: تُقرأ المؤشرات الفرعية — الاستشهادات، وشبكة البحث الدولية، ونسب التأطير، وتمويل البحث — بوصفها قرائن على توافر مقوّمات الحق في تعليم عالٍ ذي جودة كما تحددها المادة 13 من العهد الدولي والتعليق العام رقم 13 (1999)، لا بوصفها لوحة نتائج تنافسية. وما يعني المقاربة الحقوقية هو أن تدنّي هذه المؤشرات يُحيل على نقص في التوافر والمقبولية والتكيف واجب المعالجة بموجب التزام التحقيق التدريجي، لا أنّ على تونس أن تربح مراتب في مسابقة عالمية.

ومع ذلك، ينبغي قراءة هذه النتائج في سياقها البنيوي الشامل، فالجامعات العمومية التونسية تدير نشاطها في ظل بيئة تمويل مالي محدودة، حيث تشير المؤشرات الدولية المعتمدة الصادرة عن البنك الدولي ومعهد اليونسكو للإحصاء إلى أنّ نسبة الإنفاق الإجمالي المحلي على البحث والتطوير (GERD) لم تتجاوز 0.75% من الناتج المحلي الإجمالي في تونس (وفق بيانات 2019، وهي آخر سنة متاحة في السلسلة بالنسبة إلى تونس، فلا يُستند إليها في الحكم على الاتجاه الراهن)[30]. يضاف إلى ذلك نزيف هجرة الكفاءات العلمية والأكاديمية، وهو ما ينعكس مباشرة على مؤشرات السمعة والأثر البحثي والتأطيري. وبناءً عليه، فإن الترتيب العالمي ليس مجرد تقييم شكلي للمؤسسات، بقدر ما هو نتاج لتراكمات هيكلية تتعلق بحوكمة الجامعة العمومية، نجاعة استراتيجيات التمويل، والسياسات العمومية الموجهة للابتكار والتنمية المستدامة.

أزمة الجامعات التونسية في نظم ترتيب الجامعات العالمية:

تُفصح القراءة المتعمقة لتموقع الجامعات التونسية في التصنيفات العالمية، مثل «شنغهاي» و«التايمز» و«كيو إس»، عن أزمة بنيوية مركبة تتجاوز مجرد التأخر الرقمي في القوائم السنوية، لتسلط الضوء على الفجوة القائمة بين حجم الإمكانيات والكفاءات العلمية الوطنية ومستوى الاعتراف والتنافسية الدولية. وتتغذى هذه الأزمة من محددات هيكلية داخلية ومؤثرات سياقية تتضافر لتحدّ من جاذبية الجامعة العمومية التونسية وقدرتها على استقطاب الباحثين، وإشاعة المعرفة وتداولها على الصعيد العالمي.

30 البنك الدولي ومعهد اليونسكو للإحصاء (UIS). «مؤشر الإنفاق على البحث والتطوير (% من الناتج المحلي الإجمالي) - تونس (2019).» قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية. تونس: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / معهد اليونسكو للإحصاء.
https://data.worldbank.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS?locations=TN

فعلى المستوى الداخلي، تبرز إشكالية الحوكمة وغياب الاستقلالية الإدارية والمالية للمؤسسات الجامعية عائقا رئيسياً يمنعها من وضع استراتيجيات تطويرية مرنة وعابرة للسنوات. ويرافق ذلك ضعف تمويل البحث العلمي والابتكار، وتراجع الاستثمار في البرامج الأكاديمية التي تجمع بين التأصيل النظري والتأهيل المهني، فضلاً عن ضعف الآليات المؤسسية الموجهة للتسويق الأكاديمي الرقمي والتعريف بالإنتاج العلمي الوطني في المنصات الدولية. وتفضي هذه العوامل مجتمعة إلى إضعاف الثقة المؤسسية، والحد من قدرة الجامعات على ربط مخرجات البحث بالاحتياجات التنموية الوطنية ومتطلبات سوق الشغل المتغيرة.

أما على المستوى الخارجي، فتتأثر البيئة الأكاديمية بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وفي مقدمتها تفاقم بطالة خريجي التعليم العالي وحالة الركود الاقتصادي التي تحول دون توظيف الاستثمارات الضرورية لتطوير البنية التحتية والمختبرات البحثية. ويُضاف إلى ذلك أثر عدم الاستقرار التشريعي والسياسي والتقلبات في الخطط الحكومية المتعاقبة، وهو ما يربك استمرارية السياسات العمومية الموجهة لقطاع التعليم العالي الذي يتطلب تخطيطا استراتيجيا طويل المدى. وتُتوج هذه الضغوط باستمرار «نزيف الأدمغة» والهجرة الأكاديمية نحو المؤسسات الغربية والإقليمية، مما يحرم المنظومة الوطنية من طاقتها التأطيرية، ويُضعف التراكم المطلوب لتعزيز السمعة الأكاديمية ومؤشرات التأثير العلمي دوليا.

القسم الثاني:

واقع التعليم العالي في تونس

تحليل نوعي معمق للشهادات الميدانية والتقاطعات الحقوقية



تكرس المادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الفقرة الثانية منها بأنه «جعل التعليم العالي متاحا للجميع على قدم المساواة، تبعا للكفاءة، وبكافة الوسائل المناسبة ولا سيما بالأخذ تدريجيا بمجانية التعليم»[31]. ولئن ركز النص صراحة على شرط الكفاءة والإتاحة، فقد فصّلت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم 13 (الفقرة 6) بشأن الحق في التعليم[32]، المقتضيات التي يتعين توافرها لضمان التمتع الفعلي بهذا الحق، من خلال أربعة عناصر مترابطة، والمتمثلة في التوافر، والإتاحة، والمقبولية، والتكيّف. وفيما يتعلق بالتوافر، أوضحت اللجنة أن المؤسسات والبرامج التعليمية يجب أن تتوافر بأعداد كافية، وأن تشمل بحسب السياق، المباني والمرافق والتجهيزات ومواد التدريس، إلى جانب مرافق مثل المكتبات والحواسيب وتكنولوجيا المعلومات. كما ترتبط الإتاحة بضرورة تمكين الجميع من الوصول إلى التعليم دون تمييز، في حين تقتضي المقبولية والتكيّف أن تكون العملية التعليمية ملائمة للمتعلمين وقادرة على الاستجابة لاحتياجاتهم المختلفة.

وتوفر هذه المعايير الحقوقية إطارا لتحليل واقع التعليم العالي في تونس، ولا سيما من حيث مدى توافر البنية التحتية والتجهيزات والموارد الرقمية، ومدى إتاحتها بصورة عادلة، وقدرتها على ضمان بيئة تعليمية ملائمة وآمنة تستجيب لمتطلبات الطلبة واحتياجاتهم. كما تتقاطع هذه المقاربة مع التوجهات الدولية في مجال جودة التعليم العالي وتكافؤ الفرص، بما يبرز أن جودة التعليم لا تنفصل عن شروط التوافر والإتاحة والمقبولية والتكيّف التي يقوم عليها الحق في التعليم.

البنية التحتية والمرفق الأكاديمي: فجوة الامتثال الحقوقي والتفاوت المجالي

تكشف الشهادات الميدانية والتقييمات النوعية عن فجوة عميقة بين الالتزامات القانونية الدولية والواقع الملموس داخل مؤسسات التعليم العالي العمومي في تونس، إذ لا تقتصر الإشكاليات على المحدودية اللوجستية، بل تمتد لتطال الحد الأدنى من شروط الكرامة الجسدية والأكاديمية للفضاء الجامعي.

31 الجمعية العامة للأمم المتحدة. (1966). العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 13 (المتعلقة بالجودة والملاءمة في التعليم العالي)
https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-economic-social-and-cultu-rights-ral

32 الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1999) .(CESCR). التعليق العام رقم 13: الحق في التعليم (المادة 13 من العهد)، الدورة الحادية والعشرون، الوثيقة رقم E/C.12/1999/10.
https://hrlibrary.umn.edu/arabic/cescr-gc13.html

يعاني الطلبة من ظروف مناخية قاسية في قاعات الدراسة، تتمثل في برد شديد خلال فصل الشتاء وحرارة مرتفعة في فصل الصيف، إضافة إلى اكتظاظ القاعات والمدارج[33]، وهو ما ينعكس مباشرة على القدرة الاستيعابية والتركيز خلال العملية التعليمية ويحد من فاعلية التدريس والتحصيل العلمي. حيث يصف أحد طلبة الماجستير ظروف الدراسة بقوله إن «القاعات غير مهيأة تماماً لمواجهة البرد أو الحرارة، ونضطر أحيانا للدراسة خارج الكلية بسبب غياب فضاءات مريحة»[34].

وفي السياق ذاته، يصف الأستاذ نزار بن صالح وضعية البنية التحتية في المؤسسة بأنها «النقطة السوداء» التي تهدد بريق المؤسسة، فالمباني تفتقر لأبسط معايير الرفاه الأكاديمي من تهوية، إضاءة، وتكييف، مما يجعل القاعات بيئة طاردة للإبداع. والإشكال الأكبر يكمن في المفارقة التكنولوجية، حيث تمتلك المخابر معدات بتكلفة باهظة جدا لكنها تفتقر لـ «صيانة ذكية» ولفنيين مؤهلين يشعرون بالمسؤولية تجاه هذه الثروة، كما يغيب الوعي بثقافة الصيانة وتحمل المسؤولية، ما جعل من هذه المعدات أحياناً مجرد «أيقونات جامدة» لا يتم استغلال طاقتها القصوى في البحث العلمي أو الخدمات الصناعية، وهو ما يمثل هدراً فادحا للمال العام ولفرص التطور.

يعكس هذا التدهور المادي اختلالاً بنيوياً في الحد الأدنى من شروط الحق في التعليم كما فسّرته اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم 31 (الفقرة 6 (أ)) استنادًا إلى المادة 31 من العهد، إذ يشمل عنصر التوافرتوفير بيئة مادية وتكنولوجية تمكّن من تحقيق التعلم الفعلي بكرامة، حيث تتحول البنية التحتية المتهالكة من عنصر داعم للتعلم إلى عائق مباشر أمام التحصيل الأكاديمي. فالمركب الجامعي دون المتوسط وكارثي في بعض الكليات، إذ يعاني الطلبة والأساتذة على حد سواء من مشاكل لوجستية متعددة واكتظاظ هيكلي. ففي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والتصرف بجندوبة، ظلت المدارج مغلقة للصيانة لأكثر من سنة[35]،فيما تبقى خدمة الإنترنت المتاحة في جزء محدود جدا من المباني مما يجعلها غير فعالة عملياً، وهو ما يحول العملية التعليمية إلى عبء استنزافي مستمر[36].

يصف أستاذ علم الاجتماع بالمعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس الوضع قائلاً: «المؤسسة عبارة عن ورشة أشغال دائمة لا تنتهي... نجد أنفسنا أحياناً أمام 60 طالباً في فصل صُمم ليحتوي 30 طالباً فقط. هذا الاكتظاظ يحول العملية التعليمية من متعة معرفية إلى عبء

33 مقابلة مباشرة مع طالبة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والتصرف بجندوبة، بتاريخ 9 مارس 2026
34 مقابلة مع الطالب أنس جلايلي، طالب ماجستير علوم سياسية، بكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، بتاريخ 12 مارس 2026.
35 مقابلة مباشرة مع أستاذ جامعي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية بجندوبة، بتاريخ 10 مارس 2026.
36 مقابلة مع الأستاذ الجامعي غصن المرسني، أستاذ مساعد بالمعهد العالي للدراسات التطبيقية في الإنسانيات بالكاف، بتاريخ 05 مارس 2026.

لوجستي». هذا الوصف ليس مجرد شكوى عابرة، بل يكشف عن تحول جوهري في وظيفة الفضاء الجامعي، حيث تتحول قاعات الدرس من فضاءات للتلاقي والحوار إلى فضاءات للصراع من أجل مقعد أو رؤية السبورة أو متابعة المحاضر.

تذهب طالبة الماجستير في المعهد العالي للتكنولوجيات الطبية بتونس[37] إلى أبعد من ذلك حين تكشف عن العلاقة المباشرة بين ظروفها المادية وحضورها في الكلية، هذا الربط المباشر بين توفر المال والحضور إلى الجامعة يكشف عن هشاشة الوضع الاقتصادي للطلبة وتأثيره المباشر على حقهم الأساسي في التعلم. إنه يكشف أيضاً عن أن الجامعة لم تعد فضاء جاذبا بحد ذاته، بل أصبحت عبئاً إضافياً على طلبة يعانون أصلا من ظروف معيشية قاسية.

لا يمكن فهم هذا التدهور المادي بمعزل عن سياقه العام. فبحسب الشهادات المجمعة، تعاني الجامعة العمومية التونسية منذ سنوات من ضغط على ميزانيات التسيير والصيانة، مما جعلها عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها الأساسية. لكن الأكثر إثارة للقلق هو أن هذا التدهور لا يطال جميع الجامعات بالتساوي، إذ تشير الشهادات إلى تركّز أشد مظاهر التدهور في مؤسسات المناطق الداخلية، بينما تحتفظ مؤسسات العاصمة والساحل ببعض المكتسبات. هذا التفاوت الجغرافي في جودة البنية التحتية الجامعية يكرس فعلياً «مواطنة من درجة ثانية» داخل الفضاء الجامعي الواحد، ويجعل من مكان ميلاد الطالب عاملا حاسما في جودة التعليم الذي يتلقاه.

الفجوة الرقمية وتحديات التحديث المعرفي

عكست نتائج المقابلات الميدانية شبه الموجّهة، وجود فجوة رقمية حادة تتجاوز مجرد نقص المعدات إلى غياب البنية التحتية الأساسية، لا يتمكن الطلبة من الولوج إلى شبكة الإنترنت داخل الكلية لعدم توفر رموز الدخول[38]. وفي حين تنص الأدبيات الحقوقية والتوجيهات الدولية الصادرة عن المنظمات المختصة على محورية النفاذ الرقمي والتكنولوجي كعنصر مكمل لمعيار «الملاءمة والجودة» في التعليم العالي، فإن هذه الشهادات الميدانية تكشف عن مظاهر فجوة رقمية داخلية تؤثر في سلاسة التحصيل الأكاديمي والبحث العلمي.

فالجمود المعرفي في البرامج التعليمية، يدل على أن بعض المناهج لم يتم تحيينها منذ عقد من الزمن، مما يضطر الأستاذ أحيانا للجوء إلى «التحايل الرقمي» والمصادر المفتوحة على نفقته الخاصة لتطوير درسه، كما ساهم غياب تطبيقات كشف السرقات العلمية والاشتراكات

37 مقابلة مباشرة مع طالبة ماجستير في المعهد العالي للتكنولوجيات الطبية بتونس، مقابلة بتاريخ 05 فيفري 2026
38 مقابلة مع الطالب أنس جلايلي، ماجستير علوم سياسية بكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، بتاريخ 12 مارس 2026.

المؤسسية في المراجع الدولية في تعميق فجوة المناهج التعليمية[39]. أما عن آلية تحديث البرامج، فهي تعاني من بيروقراطية عمودية مفرطة، حيث تمر القرارات من الوزارة إلى رئاسة الجامعة ثم إلى الأقسام، مما يهمش دور الأساتذة الشبان ويغيب الشفافية، خاصة مع عدم نشر تقارير المجالس العلمية واطلاع الأساتذة عليها[40].

تكشف هذه المؤشرات مجتمعة عن خلل هيكلي مزدوج (مادي ورقمي)، يؤثر بشكل مباشر على جودة التعليم، ويعكس غياب رؤية استراتيجية متكاملة لتطوير التعليم العالي، مما يؤدي إلى إعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية والمجالية.

وفي هذا السياق، تبنى أستاذ التعليم العالي بالمدرسة الوطنية العليا للمهندسين بتونس صورة أكثر تركيبًا لمفهوم «الجودة»، حيث لا يُنظر إليها كممارسة مؤسساتية مستقرة، بل كحالة انتقالية لا تزال «على عتبات الجودة» دون الولوج الفعلي إلى منظومة متكاملة، ويتقاطع هذا التوصيف مع ما تشير إليه أدبيات ضمان الجودة، التي تميز بين «الجودة الشكلية» (Formal Quality) و«الجودة الفعلية» (Substantive Quality)، حيث تبقى الأولى مرتبطة بالإجراءات، بينما تتطلب الثانية تحولات عميقة في الثقافة المؤسسية (Harvey & Green, 1993)[41]، وفي نفس السياق، يمكن فهم مسار الاعتماد الدولي (Accreditation) كآلية ضغط خارجي دفعت نحو إدخال ممارسات معيارية، مثل توصيف البرامج ورقمنة التقييم، وهو ما يتماشى مع ما تؤكده UNESCO في تقاريرها حول أن الاعتماد يمثل أداة لتحفيز الإصلاح، لكنه لا يضمن بمفرده تحقيق جودة مستدامة (UNESCO, 2021)[42]. كما قيم الأستاذ هذا الواقع بتقييم لا يتجاوز 2 من 5، معتبراً أن الجودة في السياق التونسي ما تزال أقرب إلى «رغبة مؤسساتية» منها إلى ممارسة فعلية.

غير أن هذا التبنّي يكشف أيضاً عن وجود ديناميكيات إصلاح جزئية، خاصة من خلال مسارات الاعتماد الدولي، التي فرضت تحولات ملموسة على مستوى توحيد توصيف البرامج، وضبط آليات التقييم، ورقمنة المداولات، وهو ما يمثل بداية انتقال من العفوية إلى المعيارية[43].

39 مقابلة مع أستاذ جامعي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والتصرف بجندوبة، خليل العربي، بتاريخ 18 فيفري 2026.

40 مقابلة مع الأستاذ خليل العربي، أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والتصرف بجندوبة، بتاريخ 18 فيفري 2026

41 Harvey, L., & Green, D. (1993), *Defining Quality*, Assessment & Evaluation in Higher Education, 18(1), 9–34. https://doi.org/10.1080/0260293930180102, lien consulté le 23 mars 2026.

42 UNESCO, *Reimagining Our Futures Together: A New Social Contract for Education*, Paris, 2021, Disponible sur : https://trustafrica.org/wp-content/uploads/2024/12/Reimagining-Our-Futures-Together-A-New-Social-Contract-for-Education.pdf, lien consulté le 23 mars 2026.

43 مقابلة مع الأستاذ نزار بن صالح، أستاذ تعليم عالي بالمدرسة الوطنية العليا للمهندسين بتونس (ENIT)، التابعة لجامعة تونس المنار، مختص في الهندسة الميكانيكية (32 سنة خبرة بين تونس وجامعات عالمية)، أجريت المقابلة بتاريخ 13 مارس 2026.

اغتراب عن سوق الشغل وضعف ملاءمة التكوين

تعيش الجامعة التونسية حالة من الاغتراب المعرفي والتبعية لنظام تعليمي بات يُوصف بأنه «متسامح مع الرداءة»، برز نقد بنيوي حاد لنظام «أمد» (LMD)، حيث رأى عدد من الأساتذة المشاركين أنه أدى حيث أجمع الأساتذة على أنه أدى إلى «تسليع التعليم» وتحويل الطالب إلى مجرد «تقني» يفتقر للعمق المعرفي والفلسفي.

ويصف أحد الأساتذة بأن «التركيز المفرط على ملاءمة التعليم لسوق الشغل قد أضر بالعملية التربوية، إذ تحولت الجامعة إلى مؤسسة تسعى لإنتاج مهنيين أو آلات بدلا من تطوير قدرات التفكير النقدي والبحث العلمي». ويعكس ذلك ما عبّر عنه أحد الطلبة بأن «العلوم السياسية في تونس تبقى نظرية بالكامل، ولا توجد فرص تدريب أو مسارات مهنية واضحة». كما يصف طالب تجربته في كلية الآداب بمنوبة على أنها تعكس واقعًا متباينًا، حيث تقابل جودة بعض الأساتذة وحرية الاختيار الأكاديمي اختلالات إدارية وضعف رقمنة يؤثران على سير الدراسة. ورغم أن المحتوى العلمي ثري ويعزز الرصيد المعرفي، إلا أنه يظل بعيدًا عن متطلبات سوق الشغل، مع عدم استقرار في جودة التدريس وتفاوت بين المواد[44].

نقد أستاذ جامعي[45] فرضية ملاءمة التعليم مع سوق الشغل، مقدما تفكيكا نقديا، حيث اعتبر إياها غير قابلة للتحقق، وهي تصور غير واقعي في السياق التونسي نظرا لهشاشة النسيج الاقتصادي وعجزه عن استشراف حاجياته المستقبلية، فالنسيج الاقتصادي التونسي يتكون بنسبة مرتفعة جدا من المؤسسات الخاصة[46]، وهو ما يحد بنيويا من قدرة الجامعات على ملاءمة برامجها مع احتياجات سوق الشغل وخلق فرص عمل تستوعب خريجي التعليم العالي، كما تطرق الأستاذ إلى اعتبار ذلك عامل تعميق للفجوة بين مخرجات التعليم العالي والمهارات المطلوبة فعليا في سوق الشغل، كما اعتبر أيضا أن النموذج البيداغوجي يجب أن يكون قائما على تكوين القدرات التحليلية عوضا عن المهارات التقنية الضيقة وهو ما يقابله الخريجون المطلوبون دوليا والذين يواجهون صعوبات في الاندماج محليا، هذه المفارقة تعكس خللاً هيكلياً لا في الجامعة فقط، بل في العلاقة بين الاقتصاد الوطني ومنظومة التعليم العالي.

44 مقابلة مباشرة مع الطالب مجتبى الهميسي، بكلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، بتاريخ 16 فيفري 2026.

45 مقابلة مع الأستاذ نزار بن صالح (مرجع سابق).

46 عن إذاعة الشباب، عن المعهد الوطني للإحصاء، «المعهد الوطني للإحصاء: عدد المؤسسات الخاصة الناشطة في تونس بلغ 707 مؤسسة سنة 2022»، بتاريخ 5 أفريل 2025، https://www.radiojeunes.tn/article/67f18374c655b264e7b259d1/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A1-%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%B7%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A8%D9%84%D8%BA-707-825-%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9-%D8%B3%D9%86%D8%A9-2022 تاريخ الاطلاع: يوم 23 مارس 2026.

ويتقاطع هذا الطرح مع ما يورده البنك الدولي بشأن الفجوة بين منظومات التعليم والتكوين وحاجات الاقتصاد وسوق العمل، إذ يشير إلى أن أنظمة التعليم والتكوين الرسمية في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء تظل موجهة بدرجة كبيرة نحو العمل المأجور في قطاع رسمي محدود الحجم، بما يكشف عن محدودية المواءمة بين مخرجات منظومة التكوين والطلب الفعلي في سوق العمل. ومن ثم، لا ترتبط صعوبات إدماج حاملي الشهادات في سوق الشغل بمستوى التكوين وحده، وإنما تتصل أيضًا بقدرة البنية الاقتصادية وسوق العمل على توفير فرص تتناسب مع المهارات المكتسبة[47]، كما يدعم هذا التوجه ما طرحه الأستاذ الجامعي والفيلسوف البريطاني رونالد بارنيت Ronald Barnett، الذي يرى أن وظيفة الجامعة لا يجب أن تختزل في تلبية حاجيات السوق، بل في تطوير قدرات التفكير النقدي والتكيف، وهو ما يتجسد في مفهوم «تكوين العقل» الذي أشار إليه الأستاذ[48].

النزاهة الأكاديمية وحدود التمويل

احتلت «النزاهة الأكاديمية» حيزا كبيرا من القلق المشترك، خاصة مع ظهور «تسونامي الذكاء الاصطناعي» الذي يستخدم للتحايل الرقمي، فالاعتماد على «التلقين» بدلا من التفكير النقدي قد أنتج «ضحالة تكوين» تمنح شهادات رسمية لا يتوفر أصحابها على الكفاءة اللازمة، مما يعمق أزمة الاغتراب عن سوق الشغل، فظاهرة «عدم تقاطع المعارف «متفشية في الجامعات، حيث ينغلق كل أستاذ في اختصاصه الضيق ولا يرغب في أن يمتلك الطالب قدرة على الخوض في مجالات أخرى مثل الفلسفة وعلم النفس والأنثروبولوجيا والأدب معاً. فمن أسوأ أنواع التعليم هي تلك القائمة على «الإملاء» دون تفكيك للمحتوى أو الأفكار، مما يجعل المعلومة مجرد كلمات متراصفة خاوية من المعنى والقيمة العملية[49]. الامتحانات تفتقر إلى الشفافية المطلوبة وهو ما ارتد سلبا على جودة التكوين، فالطلبة أصبح لهم هاجس وجود «كواليس» غير معلنة تؤثر على سير الامتحانات والنتائج النهائية.[50]

تتقاطع هذه الاختلالات الهيكلية مع الإكراهات المالية التي تواجه القطاع. فعلى الرغم من أن اعتمادات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مشروع ميزانية سنة 2026 بلغت 2.379 مليار دينار تونسي مسجّلة زيادة بنسبة 3.74% مقارنة بسنة 2025، إلا

47 World Bank, The Skills Balancing Act in Sub-Saharan Africa: Investing in Skills for Productivity, Inclusivity, and Adaptability, Washington, DC, 2019, p.24, paragraph" Are Investments in Skills in Sub-Saharan Africa Meeting the Needs of the Economies of Today and Tomorrow?", 2019.
Disponible sur : https://documents1.worldbank.org/curated/en/558991560840574354/pdf/The-Skills-Balancing-Act-in-Sub-Saharan-Africa-Investing-in-Skills-for-Productivity-Inclusivity-and-Adaptability.pdf
Lien consulté le 23 mars 2026.

48 Ronald Barnett, *The Idea of Higher Education*, Buckingham, Open University Press, 1990.
View more: Ronald Barnett, *A Will to Learn, Being a Student in an Age of Uncertainty*, Buckingham, Open University Press, 2007.

49 مقابلة مع الأستاذة جميلة بن سليمان، أستاذة باحثة في علم الاجتماع بجامعة تونس المنار، بتاريخ 06 مارس 2026
50مقابلة مع الطالبة آية حمدي، بمعهد العلوم الإنسانية والاجتماعية ابن شرف، بتاريخ 05 مارس 2026

أن توزيع الاعتمادات يكشف عن تركز الجزء الأكبر منها في التسيير المباشر: وتتوزع هذه الميزانية بين عديد البرامج المختلفة كتخصيص 1.636 مليار دينار لبرنامج التعليم العالي، 215.5 مليون دينار لبرنامج البحث العلمي، و477.4 مليون دينار لبرنامج الخدمات الجامعية[51]، والباقي على برامج أخرى. إلا أنه ورغم هذه الزيادة، تظل الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي محدودة مقارنة بالاحتياجات الحقيقية، حيث أشار أعضاء مجلس نواب الشعب إلى أن «الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي غير كافية ولا تستجيب للاحتياجات»[52] .

وفي محاولة لمعالجة مشاكل البنية التحتية، خططت الوزارة لإنجاز 441 مشروعاً خلال سنة 2026، موزعة بين 74 مشروع إعادة تهيئة وصيانة و70 مشروع بناء وتوسعة. كما تعمل على زيادة الطاقة الاستيعابية للمبيتات الجامعية بحوالي 7.000 سرير في إطار المشاريع الجاري إنجازها، و1.200 سرير إضافي في إطار مشاريع جديدة مدرجة بميزانية 2026[53]. وبمقارنة هذه المعطيات بما أفاد به أساتذة جامعيون وطلبة، يتبيّن أن تدهور البنية التحتية ما يزال قائمًا في عدد من المؤسسات، خاصة في المناطق الداخلية. ولا يتعارض ذلك بالضرورة مع برمجة هذه المشاريع، التي قد تكون في جزء منها استجابة لهذا التدهور، لكنه يطرح الحاجة إلى متابعة تنفيذها ومقارنة المُعلَن بالمُنجَز في المواقع والفترات نفسها. وقد أثار الموضوع أيضًا عدد من النواب الذين عبّروا عن انتقاداتهم لما يعتبرونه تدهورا لظروف الإقامة في المبيتات الجامعية، داعين إلى «إعادة تهيئة المبيتات وتعزيز برامج التنشيط الثقافي في المدن الجامعية وتحسين جودة الوجبات في المطاعم الجامعية[54]» .

أزمة بنيوية في تمويل البحث العلمي وحوكمته

كشفت الشهادات عن تغلغل المحسوبية الإدارية داخل الهياكل الجامعية، تستعمل الإدارة عديد الآليات للسيطرة، باعتبارها لا تتجرأ على التدخل المباشر، ولكنها تشتغل بآلية الزبونية[55] في تقديم الامتيازات والحوافز للموالين لها مقابل تهميش المحسوبين على المعارضة أو النشاط النقابي.

51 Budget 2026 de l'Enseignement supérieur atteindra à 2 397,180 MDT , 2026, https://www.leconomistemaghrebin.com/2025/11/18/le-budget-du-ministere-de-lenseignem9ent-superieur-atteindra-2-397180-mdt/, lien consulté le 11/03/2026.

ملاحظة: يورد عنوان هذا المقال رقم 2397.180 م.د، غير أن مجموع اعتمادات البرامج الأربعة كما نشرتها التغطيات الصحفية (1636.763 = 215.524 + 477.476 + 49.417) يساوي 2379.180 م.د، وتطابق الزيادة المعلنة (85.787 م.د) مقارنة باعتمادات 2025 (2293.393 م.د) بنسبة 3.74%؛ لذلك اعتُمد رقم 2379.180 م.د في المتن.

52 Tunisie : Budget 2026 de l'Enseignement supérieur fixé à 2,37 milliards de dinars, 16 novembre 2025, https://www.webmanagercenter.com/2025/11/16/556058/tunisie-budget-2026-de-lenseignement-superieur-fixe-a-237-milliards-de-dinars/, lien consulté le 11/03/2026

53 Le budget du ministère de l'Enseignement supérieur atteindra 2 397,180 MDT, 2026, https://www.leconomistemaghrebin.com/2025/11/18/le-budget-du-ministere-de-lenseignem9ent-superieur-atteindra-2-397180-mdt/, lien consulté le 11/03/2026.

54 Ibid.

55 الزبونية هو سلوك إداري يشير إلى اعتماد العلاقات الشخصية والمحسوبية في منح الامتيازات أو التسهيلات داخل الجامعة، مما يقوض العدالة الأكاديمية ويحد من تكافؤ الفرص بين الطلبة والأكاديميين، يؤدي إلى إضعاف الثقة في المؤسسة ويحول البيروقراطية الجامعية إلى أداة لفرض النفوذ على حساب الكفاءة والمعايير العلمية.

هذه الآلية ليست وليدة اللحظة، بل تمتد جذورها في التاريخ السياسي والإداري التونسي، يصفها أحد الأساتذة الجامعيين[56] بأنها سلوك مرتبط بمسار تاريخي بدأ منذ الاستقلال وتواصل عبر خلق محسوبية نخبوية جديدة تهدف إلى توظيف النخب والوسائط الثقافية لخدمة السلطة.

هذا السلوك الإداري يعكس ظاهرة أوسع يمكن وصفها بـ «الخور الإداري الكبير»، حيث يتحول الجهاز الإداري من أداة تسهيل إلى غاية بحد ذاته، ومن فضاء لخدمة المواطن إلى ساحة لممارسة أشكال رمزية من السلطة عبر تعقيد الإجراءات وتعطيل المصالح. في هذا السياق، تُقرّر إحدى الأساتذة بأن «أكبر مشكلة في الجامعات تكمن في مستوى الإدارات، فهي تعيش خوراً كبيراً، حيث تفشت المحسوبية، وغاب الضمير المهني داخل الهياكل، تتقاطع هذه الشهادة بشكل واضح مع بقية المعطيات الميدانية التي تشير إلى تغول البيروقراطية، حيث يصف الأستاذ[57] النظام الإداري الحالي بأنه «قيد هيكلي» يحد من مرونة الجامعة، خاصة في ظل خضوعها لقواعد المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.

يرى الأستاذ مولدي القسومي أن الأزمة التي تعيشها الجامعة التونسية ليست مجرد اختلالات وظيفية، بل هي أزمة عميقة تمسّ المفهوم والوجود ذاته، حيث تحولت في نظره إلى مجرد «كنية» لا تعكس حقيقة الممارسات الأكاديمية، وفقدت دورها كمنارة لإنتاج المعرفة والمواطنة لتغدو أقرب إلى مرفق لتعليم الكبار ضمن مؤسساتية زائفة تفتقر للنجاعة. وفي هذا الإطار، ينتقد بشدة صلابة النظام البيداغوجي الذي يفرض نمطاً موحداً يقتل الإبداع ويقصي الطلبة الذين لا تتوافق مهاراتهم معه. كما يسلط الضوء على غياب العدالة المجالية، حيث يعاني طلبة المناطق الداخلية من «عقوبة اجتماعية» تستنزف طاقاتهم في ظروف التنقل والسكن، مما يجعل مبدأ تكافؤ الفرص مجرد شعار فارغ مقارنة بامتيازات طلبة المركز. ومن جهة أخرى، يرفض اختزال الأزمة في مفهوم «الإصلاح»، معتبراً إياه مسكّناً لم يعد مجدياً، ويدعو إلى ضرورة إعادة بناء الجامعة جذرياً وفق معايير عالمية معاصرة. كما ينتقد العزلة التي تعيشها العلوم الاجتماعية والإنسانية، التي أصبحت حبيسة أسوار الجامعة ومنفصلة عن نبض المجتمع، وهو ما أفقدها دورها الحيوي في الإسهام في النقاش العام والتأسيس المعرفي[58].

هذا التشخيص ينسجم مع توصيفات عديدة في تقارير مؤسسات المجتمع المدني التي ترصد تردي الخدمة العمومية في تونس، حيث تصبح البيروقراطية الجامعية نموذجاً مصغراً لبيروقراطية دولة تعاني من صعوبات مزمنة في الإصلاح الإداري. هذا التحليل يتقاطع مع ما ورد في تقرير «البنك الدولي» حول الحوكمة في تونس، والذي أشار إلى استمرار نموذج

56 مقابلة مع الأستاذ جلال التليلي، أستاذ محاضر في علم الاجتماع بالمعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس (جامعة تونس المنار)، مقابلة مباشرة بتاريخ 10 فيفري 2026.

57 الأستاذ نزار بن صالح (مرجع سابق).

58 مقابلة مع الأستاذ مولدي القسومي بتاريخ 6 مارس 2026.

حوكمة يتسم بمركزية إدارة الموارد وبهيمنة الدولة على تمويل وتقديم خدمات التعليم، رغم الإصلاحات التي استهدفت تعزيز استقلالية الجامعات وتحسين آليات ضمان الجودة. كما أشار إلى أن عددا من الإصلاحات التي أقرها قانون التعليم العالي لسنة 2008 لم تُنفذ، وهو ما حدّ من تطور نموذج الحوكمة الجامعية في الممارسة[59]، وهو ما يؤدي إلى تعطيل اتخاذ القرار ويضعف الاستقلالية الجامعية، بما يجعل مركزية الإدارة والقيود البيروقراطية عائقا أمام تطوير الحوكمة الجامعية وإصلاحها. ويتعارض ذلك مع التوجهات الدولية في مجال حوكمة التعليم العالي، إذ يبين تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن الاستقلالية المؤسسية تتيح لمؤسسات التعليم العالي إدارة مواردها بقدر أكبر من الحرية واتخاذ القرارات المتعلقة بشؤونها الداخلية، كما تعزز قدرتها على الاستجابة بسرعة للتغيرات والتحديات التي تواجهها[60].

يصف طالب بالمعهد الوطني للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا تجربته في الجامعة بكونها تتسم تجربة التعلم بطابع متباين، حيث يقابل المستوى العلمي الجيد والمحتوى العميق ضغط أكاديمي مفرط وكثافة مواد تعيق التعمق الحقيقي. كما يظل التعليم نظريًا في أغلبه مع صعوبة ربطه بالتطبيق، في ظل نظام تقييم قائم على الحفظ ودعم أكاديمي محدود، مما يضعف جودة التكوين الفعلي[61].

وفي سياق وطني أعم، ووفقًا لمؤشر مدركات الفساد (CPI)، سجلت تونس 39 نقطة من أصل 100 في نسخة 2025، مما يترجم استمرار التحديات الهيكلية المرتبطة بالحوكمة وضعف الشفافية داخل الإدارة العمومية[62].

ومع التحفظ المنهجي على أن هذا المؤشر يقيس المدركات ولا يرصد الوقائع الميدانية المطلقة، فإنه يُورَد هنا سياقًا عامًا فحسب، ولا يُستدل به على وقائع فساد بعينها داخل الجامعات؛ أما الوقائع الجامعية الواردة في هذا القسم فمصدرها شهادات المشاركين، وتبقى منسوبة إليهم ما لم تُدعم بوثائق. إضافة إلى ذلك يعاني الطلبة من لامبالاة الإدارة في عملية احتساب المعدلات، مما ينتج عنه أخطاء حسابية إدارية كادت تتسبب في إعادتهم

59 World Bank, Independent Evaluation Group (IEG), Tunisia Country Program Evaluation, FY05–13, Chapter 4: "Education Policies – Improving Skills and Employability", para. 4.50, p. 87; para. 4.51, p. 87. https://ieg.worldbankgroup.org/sites/default/files/Data/Evaluation/files/tunisia_cpe_updated.pdf

60 OECD, Benchmarking Higher Education System Performance, OECD Publishing, Paris, 2019, Chapter 2, "The structure and governance of higher education systems", section 2.3.2, "Institutional governance", p. 89. https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2019/06/benchmarking-higher-education-system-performance_bf779568/be5514d7-en.pdf

61 مقابلة مع الطالب ناجي عبد العظيم، طالب بالمعهد الوطني للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا، مقابلة بتاريخ 06 مارس 2026.

62 Transparency International. (2025). Corruption Perception Index 2025: Decline in Leadership Undermining Global Fight Against Corruption. Berlin: Transparency International. https://www.transparency.org/en/press/corruption-perceptions-index-2025-decline-leadership-undermining-global-fight

السنة الدراسية لولا تثبّتهم، بالإضافة إلى حالات فقدان أوراق امتحانات لبعض الطلبة[63]، فالإداريون، بحسب الشهادات، لا يسهّلون العمل ولا يقومون بواجباتهم المهنية كما يجب، بل يمثلون عائقاً أمام الأساتذة والطلاب[64]. وهو ما يتقاطع مع تجربة أحد الطلبة الذي واجه صعوبات إدارية مطولة، حيث استغرقت معادلة شهادته الأجنبية قرابة شهرين رغم بساطة الإجراء[65].

لا يتوقف أثر هذه الممارسات عند الجوانب الإدارية، بل يمتد ليعيق البحث العلمي، إذ يواجه الباحثون صعوبات بيروقراطية في الوصول إلى البيانات الرسمية، مما يضطرهم للتعويل على علاقاتهم الشخصية مع المؤسسات الرسمية. وفي تشخيص موازٍ لهذا الواقع، فالوضع الإداري يشهد «الخور الكبير» نتيجة تفشي المحسوبية وغياب الضمير المهني داخل الهياكل الجامعية فأكبر مشكلة في الجامعات تكمن في مستوى الإدارات[66]. فالمحسوبية تمس النزاهة الأكاديمية، حيث تخضع بعض تقييمات الأطروحات للعلاقات الشخصية بدلاً من المعايير العلمية الموضوعية، فبعض الباحثين قد يحصلون على تقارير إيجابية لأطروحات لا يستحقونها لمجرد وجود علاقات شخصية تربطهم بالمقيّمين[67].

ظروف العمل والدراسة

تكرّس المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الحق في العمل وفي اختيار العمل بحرية، وفي التمتع بشروط عمل عادلة وملائمة، بما في ذلك الحماية من البطالة والأجر العادل. كما تؤكد توصية اليونسكو بشأن وضعية أساتذة التعليم العالي لسنة 1997 أهمية توفير الظروف والموارد اللازمة لتمكين مؤسسات التعليم العالي وأساتذتها من أداء مهامهم في التدريس والبحث العلمي، مع احترام الاستقلالية المؤسسية والحرية الأكاديمية. ومع ذلك، تكشف المقابلات المجراة مع أساتذة جامعيين وطلبة عن صعوبات متزايدة في ظروف العمل والمسار الأكاديمي، بما يطرح تساؤلات جدية حول قدرة المنظومة الجامعية التونسية على الاحتفاظ بكفاءاتها وضمان استمرارية وظائفها التعليمية والبحثية[68].

تعكس الشهادات الميدانية تدهورا ملحوظًا في الوضعية المادية والاجتماعية للنخب الجامعية، حيث يواجه عدد من الأساتذة الباحثين صعوبات متزايدة في تغطية النفقات

63 مقابلة مع الطالبة لجين دلهومي، بكلية الطب بسوسة، بتاريخ 13 فيفري 2026.
64 مقابلة مع أستاذة بمعهد العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس، جامعة المنار، بتاريخ 06 فيفري 2026
65 مقابلة مع طالب بكلية العلوم السياسية والاجتماعية بتونس، بتاريخ 12 مارس 2026.
66 مقابلة مع أستاذة باحثة في جامعة تونس المنار، مختصة في العلوم الإنسانية، بتاريخ 06 مارس 2026
67 مقابلة مع أستاذة بكلية الحقوق بصفاقس، بتاريخ 04 مارس 2026

68 UNESCO, *Recommandation concernant la condition du personnel enseignant de l'enseignement supérieur*, adoptée le 11 novembre 1997, Paris, UNESCO, p.23. https://www.gdrc.org/doyourbit/113234mb.pdf, consulté le 24/03/2026.

المرتبطة بالبحث العلمي والتدريس، بما في ذلك اقتناء المراجع العلمية، والاشتراك في قواعد البيانات الدولية، وتمويل المشاركة في الندوات والمؤتمرات. ويعكس ذلك، وفق الشهادات المجمعة، تراجع القدرة الشرائية وغياب الحوافز المهنية، وهي عوامل تتصل بصورة أوسع بجودة ظروف العمل. وفي هذا السياق، يبين التقرير المشترك لمنظمة العمل الدولية والمؤسسة الأوروبية لتحسين ظروف المعيشة والعمل أن الأجور تمثل أحد الأبعاد الأساسية لجودة العمل، إلى جانب بيئة العمل، وكثافة العمل، ووقت العمل، وفرص تنمية المهارات والآفاق المهنية[69].

ويزداد هذا الضغط الاقتصادي حدة بسبب ما يصفه المشاركون من ضعف الحوافز المالية والمهنية التي تشجع على الاستمرار في المؤسسة، بما في ذلك مكافآت الأداء، أو دعم مشاريع البحث، أو تغطية مصاريف النشر في المجلات العلمية المصنفة عالميًا. نتيجة لذلك، يصبح الوضع المالي، وفق هذه الشهادات، عاملًا مؤثرًا في قرارات بعض الأساتذة، حيث يُنظر إلى الهجرة الأكاديمية أو الانتقال إلى مؤسسات دولية كخيار اقتصادي وعلمي أفضل، يتيح الاستقرار المالي، الوصول إلى موارد البحث، والانفتاح على بيئات أكاديمية أكثر مرونة وتحفيزا.

هذه العوامل الاقتصادية لا تؤثر فقط على استقرار الأفراد، بل لها انعكاسات هيكلية على الجامعة نفسها، إذ تؤدي إلى نزيف الكفاءات، وتراجع القدرة على الابتكار، وتثبيط روح البحث العلمي، مما يضعف بشكل مباشر جودة التعليم العالي في تونس ويحد من القدرة على تحقيق أهداف التنمية الوطنية المعرفية.

وبحسب أحد الأساتذة المشاركين، تعاني عديد النخب الجامعية اليوم من تدهور المقدرة الشرائية في تلبية حاجاتها الخصوصية لاقتناء المراجع ومتطلبات التدريس والبحث وتشكو من ضعف الحوافز، فالأوضاع المالية والمهنية هي في نظره الدافع الرئيسي وراء هجرة الكفاءات الجامعية[70].

الحريات الأكاديمية في الفضاء الجامعي: بين القيود المؤسسية والرقابة الذاتية

فيما يتعلق بالحرية الأكاديمية، يوضح الأستاذ خليل العربي وهو أستاذ علوم سياسية بجامعة

69 Mariya Aleksynska, Janine Berg, David Foden, Hannah Johnston, Agnès Parent-Thirion et Julie Vanderleyden, *Les conditions de travail dans une perspective mondiale*, Organisation internationale du Travail (OIT) et Eurofound, Genève et Luxembourg, 2019, lien consulté le 17 mars 2026
https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/%40dgreports/%40dcomm/%40publ/documents/publication/wcms_696334.pdf

70 مقابلة مع الأستاذ جلال التليلي، أستاذ محاضر مختص في علم الاجتماع، بالمعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس، جامعة تونس المنار، بتاريخ 10 فيفري 2026

جندوبة أن المؤسسات الجامعية العريقة، يتمتع الأساتذة بهامش كبير من الحرية، لكن في المؤسسات الأصغر، قد تؤدي الضغوطات الإدارية إلى نوع من الرقابة الذاتية، وتربط أستاذة بكلية الحقوق بصفاقس ذلك بالمناخ السياسي العام عند حديثها عن التأثير السلبي للمناخ السياسي الحالي على النشاط الجامعي، فبعد أن كانت الجامعة فضاءً مفتوحا للمجتمع المدني بعد الثورة، أصبح هناك الآن نوع من الخوف والرقابة الذاتية.

كما تشير هذه الوضعية إلى إخلال ضمني بالتزامات الدولة تجاه ضمان ظروف عمل لائقة، كما نصت عليه المادة 7 (أ) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية71، والتي تؤكد على الحق في أجر عادل وظروف عمل ملائمة. وفي السياق ذاته، تؤكد توصية اليونسكو بشأن وضع هيئات التدريس في التعليم العالي على أهمية توفير البنية التحتية والموارد البشرية والمادية اللازمة للتدريس والبحث العلمي، بما يضمن تمكين الأساتذة من أداء مهامهم الأكاديمية والبحثية في إطار من الحرية الأكاديمية والاستقلالية المؤسسية. كما تؤكد على حقهم في النفاذ إلى المكتبات وقواعد البيانات الدولية الضرورية للتدريس والبحث72.

يرى الأستاذ مولدي القسومي أن الحرية الأكاديمية لا تقتصر على أداء المهام البيداغوجية التقليدية، بل تتجاوزها لتشمل الجرأة على نقد الاختلالات العميقة داخل المؤسسة الجامعية، والعمل على إعادة بنائها وفق معايير كونية تُسهم في تكوين طالب يتحول إلى مواطن فاعل ومسؤول وفي نفس السياق، وصف واقع النزاهة الأكاديمية بأنه مؤلم، حيث تنتشر ما يسميه بـ «الأخجولة الأكاديمية» التي تعكس نوعاً من «الانتحار المعرفي»، من خلال القبول بأطروحات دكتوراه تفتقر إلى الحد الأدنى من الصرامة العلمية. كما ينتقد الخضوع للضغوط الاجتماعية التي تسعى إلى تمرير أعمال بحثية ضعيفة بدعوى مساعدة الطلبة، معتبراً أن هذا التساهل لا يؤدي إلا إلى تكريس الرداءة وتوارث الفشل، بما يفضي إلى تخريج دكاترة غير مؤهلين سيصبحون لاحقاً جزءاً من نفس المنظومة المختلة. ومن هنا، يؤكد أن النزاهة الأكاديمية ليست خياراً ثانوياً، بل هي أمانة أخلاقية، وأن الصرامة العلمية تمثل شرطاً أساسياً للحفاظ على مصداقية الجامعة التونسية وضمان دورها الحقيقي في إنتاج المعرفة73.

71 العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،
https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-economic-social-and-cultural-rights ، تاريخ الاطلاع: 17 مارس 2026

72 UNESCO, *Recommandation concernant la condition du personnel enseignant de l'enseignement supérieur*, adoptée le 11 novembre 1997, Paris, paragraphe 5 et 11, version française,
https://download.ei-ie.org/Docs/WebDepot/%281997%29%20UNESCO%20Recommendation%20on%20the%20Status%20of%20Higher%20Education%20Personnel%20fr.pdf
Lien consulté le 17 mars 2026.

73 مقابلة مع الأستاذ مولدي القسومي، جامعة العلوم الإنسانية والاجتماعية 9 أفريل، بتاريخ 6 مارس 2026.

تُعدّ ظروف العمل، ومستوى الأجور، وآفاق التطور المهني من العوامل المؤثرة في قرارات هجرة الكفاءات الأكاديمية، إذ يسعى بعض الأساتذة والباحثين إلى الالتحاق ببيئات مهنية توفر شروطًا مادية أفضل وفرصًا أوسع للبحث والتطور الوظيفي. وفي السياق التونسي، أشار تقرير صادر عن المجلس الألماني للعلاقات الخارجية (DGAP) سنة 2021 إلى تزايد هجرة أساتذة الجامعات، مبيّنًا أن عددًا منهم يتجه نحو دول الخليج، حيث تتوفر رواتب أكثر جاذبية وفرص عمل أفضل، بما يعكس تأثير الظروف المهنية والمادية في استقطاب الكفاءات الأكاديمية التونسية إلى الخارج[74].

وللإحاطة بالسياق العام لهجرة الكفاءات، تُورَد هنا معطيات تخص مهنتي الهندسة والطب، وهي لا تمثل أعداد الأساتذة والباحثين الجامعيين الذين يتناولهم هذا التقرير. تعكس المعطيات المتداولة بشأن هجرة الكفاءات حجم الظاهرة في تونس، إذ أفاد عميد المهندسين التونسيين، محسن الغرسي، خلال جلسة استماع لعمادتي الأطباء والمهندسين بمجلس نواب الشعب، بأن أكثر من 45 ألف مهندس غادروا تونس خلال السنوات العشر الأخيرة، بما يمثل 42% من المهندسين المسجلين بالعمادة. كما أشار عضو المجلس الوطني لعمادة الأطباء، قيس نويرةفي جوان 2026 إلى مغادرة نحو 1000 طبيب تونس سنويًا[75]. وكانت عميدة الأطباء ورئيسة المجلس الوطني لعمادة الأطباء، ريم غشام عطية، قد صرّحت بمغادرة نحو 3100 طبيب خلال الفترة 2017–2021[76].

وفي قطاع التعليم العالي تحديداً، صرّح الكاتب العام للجامعة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي، نزار بن صالح، سنة 2023، بأن نحو 1900 أستاذ جامعي، أي قرابة 20% من

74 *Migration Policy Reform*, German Council on Foreign Relations (DGAP), Report No. 12, June 2021, p. 16, paragraph "Tunisians Abroad Leave Challenges at Home", specifically the paragraph beginning "The increasing departure of university professors…"
https://dgap.org/sites/default/files/article_pdfs/report-tunisia_en_2021-12.pdf

75 الإذاعة الوطنية، «هجرة الكفاءات: 1000 طبيب يُغادرون تونس سنويا وأكثر من 45 ألف مهندس هاجروا خلال 10 سنوات» تصريح لرئيس لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة بمجلس نواب الشعب، 22 جوان 2026
https://www.radionationale.tn/article/6a392d5d08d2abfa30e92e40/%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%81%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-1000-%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%A8-%D9%8A%D8%BA%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D9%88%D9%86-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D9%85%D9%86-45-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D9%85%D9%87%D9%86%D8%AF%D8%B3-%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%88%D8%A7-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-10-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7

76 أخبار تحليلية، «هجرة الأطباء والمهندسين التونسيين.. أسباب وحلول»، 18 مارس 2025
https//:www.aa.com.tr/ar%/D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1%-D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9%/D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9%-D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D8%A8%D8%A7%D8%A1%-D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D9%86%D8%AF%D8%B3%D9%8A%D9%86%-D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8%-D9%88%D8%AD%D9%84%D9%88%D9%84%-D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84/3512733

الأساتذة في رتب أستاذ مساعد وأستاذ محاضر وأستاذ تعليم عالٍ، يوجدون في وضعية إلحاق بالخارج عبر الوكالة التونسية للتعاون الفني، أساسًا في بلدان الخليج وأوروبا وشرق آسيا؛ وهو رقم تراكمي في تاريخ التصريح لا يعبّر عن تدفق سنوي[77]. وهي مؤشرات نوعية وصفها الأستاذ جلال التليلي بأنها صادمة ومتضاعفة خاصة خلال السنوات الأخيرة أمام عدم وجود إجراءات من السياسات العمومية للحد من هذه الظاهرة[78]، مدفوعة بتدهور الأوضاع المهنية وضعف التمويل البحثي، وهو ما يتقاطع مع ما أكدته UNESCO حول العلاقة المباشرة بين بيئة العمل الأكاديمية واستقرار الكفاءات داخل المؤسسات الجامعية[79].

وفي هذا الإطار، يطرح التقرير، على سبيل الفرضية التي تستحق بحثًا مستقلًا، أن ضعف جاذبية البيئة الجامعية قد لا يقتصر على العوامل المادية والمهنية، بل قد يتصل أيضًا بالإطار القانوني المنظم لتملك الأجانب للعقارات في تونس، القائم على الترخيص الإداري المسبق ومنع تملك الأراضي الفلاحية. ولا يتضمن هذا التقرير معطيات مباشرة تثبت أثر هذا الإطار في قرارات الأساتذة والباحثين الأجانب. أما ما تؤكده الأدبيات الدولية فهو أن تدويل التعليم العالي يتطلب بيئة داعمة لاستقرار الطلبة والأساتذة[80]، وفي السياق ذاته، تعكس منظمة OECD من خلال مؤشرات نظم التعليم أن جذب واستبقاء الكفاءات الأكاديمية يعتمد على شروط بيئية واجتماعية تشمل استقرار المعيشة وظروف العمل، وليس الأداء الأكاديمي وحده[81] .

في ضوء ذلك، تصبح الجامعة التونسية، إلى جانب التعقيدات الإدارية وضعف الحوافز، أقل قدرة على استقطاب الكفاءات الدولية، مما ينعكس سلباً على جودة البحث العلمي والانفتاح الأكاديمي، ويعمق الطابع المحلي للمنظومة على حساب بعدها الكوني.

في البحث العلمي، يصف الأستاذ الصحفي بمعهد الصحافة الواقع بقوله: «الدولة تعتبر

77 جوهرة اف ام، «بسبب تواصل نزيف الهجرة : الجامعات التونسية تفقد كفاءاتها !»، 2023، تاريخ الاطلاع: 24 مارس 2026.
https://www.jawharafm.net/ar/article/%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84-%D9%86%D8%B2%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9--%D8%A7%D9%84%D8%AC-%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%81%D9%82%D8%AF-%D9%83%D9%81%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7-!/105/237092

78مقابلة مع الأستاذ جلال التليلي، أستاذ محاضر في اختصاص علم الاجتماع بـ المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس، بتاريخ 10 فيفري 2026.

79 UNESCO, *Recommendation concerning the Status of Higher-Education Teaching Personnel*, 1997. op.cit.

80 UNESCO – The Higher Education We Want: Youth Voices on the Futures of Higher Education, Paris, 2022, p.13-16. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000382995, lien consulté le 24/03/2026.

81 OECD, *Indicators of Education Systems Programme*, https://www.oecd.org/en/about/programmes/indicators-of-education-systems-programme.html

البحث في التاريخ أو علم الاجتماع نوعا من البذخ المعرفي، وتفضل توجيه الأموال للهندسة والحلول التقنية». وهو ما أكدته المناقشات البرلمانية حول ميزانية 2026 من خطورة ظاهرة هجرة الكفاءات، حيث أثار عدد من النواب «ملف بطالة خريجي التعليم العالي وطلبة الدكتوراه، بالإضافة إلى هجرة الأدمغة والكفاءات»، معربين عن «أسفهم لضعف الموارد المخصصة للطلبة الباحثين الدكتوراه»، تكشف أرقام الميزانية عن محدودية الموارد المخصصة للبحث العلمي، حيث لم تتجاوز اعتماداته 215.5 مليون دينار في ميزانية 2026 هذه الاعتمادات غير كافية ولا تستجيب للاحتياجات[82].

يكشف الأستاذ نزار بن صالح عن تصور دقيق للقيود غير المباشرة على الحرية الأكاديمية، حيث أفاد أن الإجراءات الإدارية تتحول إلى عائق أمام البحث، وهو ما يتماشى مع ما وثقته Scholars at Risk، التي تشير إلى أن التهديدات الحديثة للحرية الأكاديمية لم تعد تقتصر على الرقابة السياسية، بل تشمل أيضاً القيود المؤسسية والإدارية[83].

يمثل البحث العلمي أضعف الحلقات داخل الجامعة بصفة عامة، إذ يتم إخضاع أنشطته إلى تعقيدات بيروقراطية وإدارية خاصة في مستوى التمويل (الندوات، السفرات العلمية، تكاليف البحث والنشر...) وهي تخضع جميعها إلى ميزانية التسيير التي فقدت، بحسب الأستاذ المشارك، نحو 20% خلال السنوات الأخيرة في إطار سياسات التقشف والضغط على المصاريف[84].

تكشف المعطيات الميدانية والمالية الواردة أعلاه عن وجود اختلال بنيوي في موقع البحث العلمي داخل السياسات العمومية للتعليم العالي في تونس، حيث لا يقتصر الإشكال على محدودية الموارد، بل يمتد ليشمل طبيعة توزيعها وأولوياتهاوهو ما يثير تساؤلات حول مدى انسجامه مع التزام الدولة، بموجب المادة 51 (2) و(3) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، باتخاذ التدابير اللازمة لإنماء العلم وإشاعته، وباحترام الحرية التي لا غنى عنها للبحث العلمي[85].

---

82 Tunisie : Budget 2026 de l'Enseignement supérieur fixé à 2,37 milliards de dinars. Op.cit.

83 Scholars at Risk (SAR). Free to Think 2024, Report of the Scholars at Risk Academic Freedom Monitoring Project, New York: Scholars at Risk, 2024.
Annual report documenting attacks and restrictions on academic freedom and freedom of expression in higher education worldwide, with a comprehensive analysis of democratic conditions and the role of universities in protecting open debate, https://www.scholarsatrisk.org/resources/free-to-think-2024/ (accessed March 23, 2026).

84 مقابلة مع الأستاذ جلال التليلي، أستاذ محاضر في علم الاجتماع بجامعة تونس المنار بتاريخ 10 فيفري 2026.

85 United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). *Right to Education* 2021. https://www.unesco.org/en/right-education, line consulté le 23/03/2026.

وإذا ثبت، ببيانات توزيع التمويل بين المجالات العلمية، ما يصفه بعض المشاركين من توجيه التمويل نحو التخصصات التقنية على حساب العلوم الإنسانية والاجتماعية، فإن ذلك يعكس تصورًا اختزاليا لوظيفة الجامعة، باعتبارها أداة إنتاج اقتصادي فقط، بدل كونها فضاءً لإنتاج المعرفة النقدية الشاملة.

يتعارض هذا التوجه مع ما أكدته UNESCO في تقريرها حول سياسات البحث العلمي (2021)، حيث شددت على أن التوازن بين مختلف التخصصات العلمية، بما في ذلك العلوم الإنسانية والاجتماعية، يمثل شرطًا أساسيًا لضمان جودة البحث واستدامته، لما لهذه التخصصات من دور محوري في فهم التحولات الاجتماعية وصياغة السياسات العمومية[86].

كما أن محدودية الاعتمادات المالية، إلى جانب خضوع البحث العلمي لمنطق الميزانية التسييرية والتقشف، يؤدي إلى إضعاف استقلاليته وتحويله إلى نشاط ثانوي داخل الجامعة. ويتقاطع هذا الواقع مع ما أشار إليه (World Bank)، حيث اعتبر أن هجرة الكفاءات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ترتبط بضعف الحوافز المالية والمؤسساتية، إضافة إلى محدودية فرص البحث والتطوير. إضافة إلى ضعف الاستثمار في البحث العلمي وغياب الحوافز المؤسساتية يشكلان عاملين رئيسيين في هجرة الكفاءات الأكاديمية، خاصة في الدول النامية[87].

كما تؤكد الأدبيات الحديثة أن ظاهرة هجرة الكفاءات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا يمكن تفسيرها فقط بعوامل فردية أو مالية، بل ترتبط باختلال هيكلي في العلاقة بين التعليم العالي وسوق الشغل، حيث تعجز الاقتصادات الوطنية عن استيعاب رأس المال البشري المؤهل، مما يدفع حاملي الشهادات العليا إلى الهجرة بحثا عن فرص أفضل، وهو ما يكرّس حلقة مفرغة بين ضعف الاستثمار في البحث العلمي واستنزاف الكفاءات[88].

من جهة أخرى، تمثل البيروقراطية الإدارية عائقًا هيكليًا أمام تطوير البحث، حيث تؤدي التعقيدات المرتبطة بالتمويل والسفر العلمي والنشر إلى تعطيل المشاريع البحثية وتقليص فرص الانفتاح الأكاديمي الدولي. ويتصل ذلك بما أكدته اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية

86 UNESCO, *UNESCO Science Report: The Race Against Time for Smarter Development.* Paris, 2021. https://unesco.org.uk/site/assets/files/3033/unesco_science_report_2021.pdf?utm, lien consulté le 18/03/2026.

87 World Bank Group, Brain Drain, 19 novembre 2024, https://www.worldbank.org/en/publication/wdr2023/brief/module-9-brain-drain?utm, lien consulté le 18 mars 2026.

88 Economic Research Forum (ERF). *Migration, Human Capital, and labor Markets in MENA*. ERF Forum, May 20, 2025. https://theforum.erf.org.eg/2025/05/20/migration-human-capital-and-labour-markets-in-mena/, lien consulté le 18 /03/2026.

والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم 13 (الفقرتان 39 و40) من أن التمتع بالحرية الأكاديمية يقتضي استقلالية مؤسسات التعليم العالي، وبالتزام احترام حرية البحث العلمي المنصوص عليه في المادة 15 (3) من العهد[89].

إن تلاقي هذه العوامل ضعف التمويل، اختلال الأولويات، والبيروقراطية يساهم في تكريس هشاشة المنظومة البحثية، ويحول دون قدرتها على إنتاج معرفة ذات جودة أو استقطاب الكفاءات والمحافظة عليها. كما يعمق الفجوة بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي، ويضعف دورها كمحرك للتنمية.

بالتالي، لا يمكن فهم أزمة البحث العلمي في تونس باعتبارها مجرد نقص في الموارد، بل هي تعبير عن خلل هيكلي في تصور دور الجامعة ووظيفة المعرفة داخل السياسات العمومية، وهو ما يستوجب مراجعة شاملة تضمن إعادة الاعتبار للبحث العلمي كركيزة أساسية من ركائز الحق في التعليم العالي.

الرقابة الذاتية والخوف من التعبير

يسود الوسط الجامعي مناخ من «الرقابة الذاتية» والحذر، فالأساتذة يتوجسون من «التصنيف السياسي» أو الزبونية الإدارية، بينما يخشى الطلبة الملاحقة الإدارية بسبب آرائهم على وسائل التواصل الاجتماعي، تصف إحدى الطالبات واقعها بقولها إنها تستطيع التعبير عن آرائها، لكن ليس بحرية مطلقة، فهي تمارس نوعاً من الرقابة الذاتية تحسباً لأي تأويل أو تبعات محتملة». وجود ضغوط على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث يخشى الطلبة التعرض للطرد في حال التعبير عن آراء لا تعجب الإدارة[90]. ويصف طالب الطب التغير في المناخ: «كنا نعبر بحرية مطلقة، أما الآن أصبحت التضييقيات ترتفع شيئاً فشيئاً على بعض الأنشطة». كما تزايدت التضييقيات على الأنشطة النقابية والجمعياتية تحت مبررات قانونية جامدة، مما حول الجامعة إلى «فضاء عقيم» يفتقد لروح المبادرة. وتشير ناشطة نقابية إلى رفض نشاط جمعية «أصوات نساء» داخل الحرم الجامعي دون توضيح الأسباب، وأن العلاقة مع الإدارة متوترة لأن النقابة تدافع عن مطالب قد تعتبرها الإدارة عبئاً[91].

المناخ السياسي الحالي أثّر سلباً على النشاط الجامعي، فبعد أن كانت الجامعة فضاءً

89 United Nations, Committee on Economic, Social and Cultural Rights. *General Comment No. 13: The Right to Education (Article 13)*. 1999.

90 مقابلة مع الطالبة والناشطة نقابية بكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس آية خلفاوي، بتاريخ 11 مارس 2026.

91 مقابلة مع ناشطة نقابية وجمعياتية وطالبة علم اجتماع بمعهد العلوم الانسانية والاجتماعية ابن شرف، آية حمدي، بتاريخ 05 مارس 2026.

مفتوحاً للمجتمع المدني بعد الثورة، أصبح هناك الآن نوع من الخوف والرقابة الذاتية[92]،

توجد عراقيل في تنظيم الأنشطة الطلابية، يقدم طالب الطب بسوسة شهادة مفصلة عن التطورات في كليته أن «كنا نتمتع بسهولة كبيرة مع العميد القديم، أما الآن فالأمور أصبحت أكثر صعوبة... وصل الأمر إلى رفض العميد النقاش مع ممثلي الطلبة، مضيفا، «وصلنا إلى حد منعنا من استعمال قاعات الكلية للاجتماعات، وهذه استعمالات غير مشروعة أصبحت القوانين تستعمل لهدف وحيد، وهو الحد من حرية الطالب وتحويل الحياة الجامعية إلى حياة وصفها بال « عقيمة».

كما صرحت الناشطة النقابية وطالبة علم الاجتماع أنه تم رفض نشاط جمعية ‹أصوات نساء›› داخل الحرم الجامعي دون توضيح الأسباب». كما تشير إلى أن العلاقة مع الإدارة «متوترة» لأن النقابة تدافع عن مطالب قد تعتبرها الإدارة عبئاً عليها، وأنه «لا توجد مساحات للنقاش العام حول قرارات الجامعة إلا إذا قام الطلبة باضطرابات أو تحركات احتجاجية».

تآكل الحرية الأكاديمية وتحول الجامعة إلى فضاء منضبط إداريًا

تكشف الشهادات الميدانية عن تحول نوعي في المناخ الجامعي، يتمثل في تنامي ظاهرة الرقابة الذاتية لدى كل من الطلبة والأساتذة، وهو ما يعكس انتقالًا من قيود مباشرة على حرية التعبير إلى قيود غير مرئية داخلية ناتجة عن الخوف من التبعات الإدارية أو السياسية. ولا يقتصر هذا التحول على الممارسات الفردية، بل يمتد ليشمل البنية المؤسسية للحياة الجامعية، من خلال تضييق الفضاءات النقابية والجمعياتية، وتعقيد إجراءات تنظيم الأنشطة، ورفض المبادرات الطلابية دون تعليل واضح.

ويثير هذا الواقع إشكالًا بالنظر إلى مبدأ الحرية الأكاديمية: فبالنسبة إلى هيئات التدريس، تنص توصية اليونسكو لسنة 1997 (الفقرة 27) على حقهم في حرية التدريس والنقاش والبحث، وفي التعبير بحرية عن آرائهم في المؤسسة أو المنظومة التي يعملون فيها، وفي التحرر من الرقابة المؤسسية، وفي المشاركة في الهيئات المهنية أو التمثيلية؛ أما بالنسبة إلى الطلبة، فقد أكدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم 13 (الفقرة 38) أن الحق في التعليم لا يُتمتع به إلا إذا اقترن بالحرية الأكاديمية للأساتذة والطلبة[93]. كما يتعارض مع ما أكدت عليه لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

92 مقابلة مع الأستاذة لمياء ناجي، بكلية الحقوق بصفاقس، بتاريخ 04 مارس 2026

93 UNESCO. *Recommendation concerning the Status of Higher-Education Teaching Personnel.* Paris, 1997. https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/%40ed_dialogue/%40sector/documents/normativeinstrument/wcms_493315.pdf?utm

والثقافية التابعة لـ United Nations، التي تعتبر أن الحق في التعليم لا يقتصر على الولوج، بل يشمل أيضًا بيئة تعليمية قائمة على الحرية الفكرية والنقاش المفتوح[94]

علاوة على ذلك، فإن استخدام القوانين والإجراءات الإدارية كأدوات للحد من الأنشطة الطلابية والنقابية يعكس ما يمكن وصفه بـ «إضفاء الطابع الإداري على التضييق»، حيث يتم تبرير القيود بخطاب قانوني شكلي، في حين أن أثرها الفعلي يتمثل في تقويض الحياة الجامعية وتحويلها إلى فضاء خالٍ من الدينامية والمبادرة. ويتقاطع هذا التحليل مع ما وثقته تقارير Scholars at Risk، التي تشير إلى أن الضغوط غير المباشرة والقيود الإدارية تمثل أحد أبرز أشكال تهديد الحرية الأكاديمية في السياقات الانتقالية[95].

إن تراجع دور الجامعة كفضاء للنقاش العام والتعددية، مقابل تصاعد مناخ الحذر والخوف، لا يؤثر فقط على حرية الأفراد، بل ينعكس سلبًا على جودة التعليم وإنتاج المعرفة، إذ أن غياب النقاش النقدي يحدّ من تطور الفكر الأكاديمي ويقوض وظيفة الجامعة كمجال لإنتاج المعرفة المستقلة. وبذلك، فإن ما تشهده الجامعة لا يمكن اعتباره مجرد تضييقات ظرفية، بل يمثل مؤشرًا على تآكل أحد المكونات الأساسية للحق في التعليم العالي، وهو الحرية الأكاديمية وحتى الصحة النفسية للطالب، حيث يبرز غياب شبه تام لخدمات الدعم النفسي داخل الجامعة، يشير أحد الطلبة إلى أن «مكتب التمريض يظل مغلقاً باستمرار، ولا يوجد أي تأطير نفسي رغم الضغوط الكبيرة»[96].

كما أفاد طالب بكلية العلوم ببنزرت بأن تجربته الجامعية تعكس واقعًا مأزومًا، حيث يتقاطع ضعف جودة التدريس مع تدهور الخدمات الجامعية وغياب الأمان داخل المبيتات، مما يحول المسار الدراسي إلى معاناة يومية تهدد كرامة الطالب واستقراره النفسي. وفي ظل ضغط العمل الجزئي وانعدام العدالة المجالية، يصبح التعليم فاقدًا لجدواه، ويغذي شعور الإحباط والاغتراب بدل أن يكون مسارًا للارتقاء[97].

---

line consulté le 18/03/2026.

94 United Nations, Committee on Economic, Social and Cultural Rights. *General Comment No. 13: The Right to Education.* 1999. https://www.refworld.org/legal/general/cescr/1999/37937?utm, lien consulté le 18/03/2026.

95 Scholars at Risk (SAR). *Free to Think: Report of the Scholars at Risk Academic Freedom Monitoring Project 2025.* New York: Scholars at Risk, 2025. https://www.scholarsatrisk.org/resources/free-to-think-2025/?utm, line consulté le 18/03/2026.

96 مقابلة مع الطالب محمد عبيدي، طالب إجازة في الإنجليزية وممثل طلبة، بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، مقابلة بتاريخ 6 مارس 2026.

97 مقابلة مع الطالب عمر بودربال، طالب بكلية العلوم ببنزرت، مقابلة بتاريخ 11 مارس 2026.

القسم الثالث:

السياسات العمومية في تمويل التعليم العالي

بين محدودية الرؤية واختلال الأولويات



محدودية التمويل

رغم تسجيل ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2026 زيادة نسبية، إلا أن هذه الزيادة تبقى محدودة ولا تعكس تحولاً حقيقياً في موقع التعليم العالي ضمن أولويات الدولة. إذ تظل الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي ضعيفة مقارنة بالمعايير الدولية، وهو ما يحدّ من قدرة الجامعات على إنتاج معرفة تنافسية. وتؤكد تقارير World Bank أن الاستثمار في البحث والتطوير يمثل أحد المحددات الأساسية لنمو الاقتصاد المعرفي، حيث تشير إلى أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومن بينها تونس، تعاني من ضعف مزمن في تمويل البحث العلمي، مما ينعكس مباشرة على جودة التعليم العالي[98].

كما تبرز مؤشرات OECD أن الاقتصادات التي تحقق أداءً أكاديمياً وبحثياً مرتفعاً هي تلك التي تعتمد استراتيجيات تمويل طويلة المدى، وليس مجرد زيادات ظرفية في الميزانيات السنوية. وهو ما يكشف أن الإشكال في الحالة التونسية لا يرتبط فقط بحجم الموارد، بل بطبيعة الرؤية التمويلية التي تظل خاضعة لمنطق التسيير قصير المدى[99].

أزمة الحوكمة

لا يقتصر الإشكال على التمويل، بل يمتد إلى طبيعة الحوكمة الجامعية، حيث تخضع المؤسسات الجامعية في تونس إلى نموذج إداري مركزي يحدّ من استقلاليتها ويقيد نجاعتها، تصنيف الجامعات ضمن المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية يجعلها خاضعة لإجراءات رقابية معقدة، تعيق سرعة اتخاذ القرار، وتحدّ من قدرتها على الانخراط في شراكات بحثية دولية.

وتعتبر توصية اليونسكو لسنة 1997 بشأن أوضاع هيئات التدريس في التعليم العالي أن الاستقلالية المؤسسية هي الصيغة المؤسسية للحرية الأكاديمية وشرط ضروري لأداء مؤسسات التعليم العالي وظائفها على الوجه السليم، مع ما يقابلها من مساءلة عمومية[100]. في المقابل، يؤدي غياب هذه المرونة إلى تحويل الجامعة إلى جهاز بيروقراطي ثقيل، وهو ما يتقاطع مع الشهادات الميدانية التي أبرزت كيف تتحول الإجراءات الإدارية إلى عائق أمام البحث العلمي.

98 World Bank, Higher Education for Development: An Evaluation of the World Bank Group's Support, 2020, https://ieg.worldbankgroup.org/evaluations/higher-education-for-development, lien consulté le 25/03/2026.

99 OECD, Education at a Glance 2023,OECD Publishing, Paris, 2023, https://doi.org/10.1787/e13bef63-en, lien consulté le 25/03/2026.

100 UNESCO, Recommendation concerning the Status of Higher-Education Teaching Personnel, Paris, 11 November 1997, section V.A "Institutional autonomy", paras. 17–21, https://www.unesco.org/en/legal-affairs/recommendation-concerning-status-higher-education-teaching-personnel

اختلال العلاقة مع سوق الشغل: فشل في التنسيق أو في التكوين؟

يرى الأستاذ مولدي القسومي أن أزمة العلاقة بين سوق الشغل وجودة التكوين تعود أساساً إلى فشل ما يسميه بهندسة المسارات، حيث تتسم هذه الأخيرة بصلابة مفرطة لا تراعي الفروق الفردية بين الطلبة، مما يؤدي إلى إقصاء فئات كاملة لا تنسجم مهاراتها مع النمط التعليمي الموحد، ويحولها إلى ما وصفه بشكل صادم بـ «الفضلات البشرية». وفي مواجهة هذا الوضع، يدعو إلى تبني نموذج بديل قائم على تعدد المسارات، مستلهماً التجربة الألمانية التي توازن بين التكوين الأكاديمي والتقني، وتمنح الحرفي والمبدع اليدوي مكانة اجتماعية واقتصادية تضاهي حامل الشهادات العليا، بما ينهي الإحساس بالدونية ويؤسس لجودة حقيقية في التكوين. كما يكشف عن انفصام واضح بين البحث العلمي واحتياجات المجتمع، يتجلى في الهوة بين حجم الإنتاج العلمي الذي تقدمه المخابر، وبين الطلب الفعلي من النسيج الاقتصادي والاجتماعي، الذي قدّره الأستاذ بنحو 4700 طلب يظل أغلبها، بحسبه، دون تفعيل . وفي هذا السياق، ينتقد تحول البحث العلمي إلى مجرد آلية للترقي المهني بدل أن يكون محركاً للابتكار والاستجابة لتحديات التنمية، محذراً في الآن ذاته من تنامي تبعية الجامعة العمومية للقطاع الخاص، في ظل نزيف الكفاءات نحو مؤسسات توفر ظروف عمل أفضل، مقابل عجز المنظومة العمومية عن ربط التكوين بحاجات المجتمع الفعلية[101].

تكشف السياسات العمومية عن عجز واضح في الربط بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات الاقتصاد الوطني. غير أن هذا الخلل لا يمكن تفسيره فقط بضعف جودة التكوين، بل يرتبط أساسا ببنية الاقتصاد نفسه، الذي يعاني من محدودية قدرته على استيعاب الكفاءات، وفي هذا السياق، تؤكد تقارير World Bank أن بطالة خريجي التعليم العالي في الدول النامية تعكس فجوة هيكلية بين السياسات التعليمية والاقتصادية، وليس فقط اختلالاً في المناهج[102].

كما يتقاطع هذا التحليل مع الأدبيات الحديثة في سياسات التعليم العالي، التي تؤكد أن وظيفة الجامعة لا يجب أن تُختزل في تلبية حاجيات سوق الشغل، خاصة مع ما يطرحه Ronald Barnett، في أحد كتبه حين أكد على أن وظيفة التعليم العالي في سياق يتسم بعدم اليقين لا ينبغي أن تُختزل في تلبية حاجيات سوق الشغل، بل في تنمية قدرة الطالب على التفكير النقدي والتكيف مع أوضاع معقدة ومتغيرة. وفي هذا الإطار، يشدد Barnett على أن التعلم الفعّال يتمثل في تمكين الطالب من التعامل مع الغموض والتعقيد، لا في

101 مقابلة مع الأستاذ مولدي القسومي بتاريخ 6 مارس 2026.

102 World Bank, *Higher Education for Development*, p.28-31. https://documents1.worldbank.org/curated/en/729101493052924041/pdf/Higher-education-for-development-an-evaluation-of-the-World-Bank-Group-s-support.pdf, lien consulté le 25/03/2026.

مجرد اكتساب مهارات تقنية جامدة[103]. وهو ما يتقاطع مع الشهادات الميدانية التي دافعت عن نموذج "تكوين العقل" بدل "تلقين المهارات"، باعتباره أكثر قدرة على إعداد خريجين قادرين على الاندماج في سياقات مهنية متحولة.

السياسات العمومية تعيد إنتاج أزمة بنيوية: انعكاسات سياسات التقشف

لا يمكن فهم أزمة التعليم العالي في تونس بمعزل عن اختيارات السياسات العمومية، خاصة على مستوى التمويل وتحديد الأولويات، إذ تذهب النسبة الأكبر من الاعتمادات إلى نفقات الأجور والتسيير الإداري، مقابل ضعف واضح في الاستثمار في البحث العلمي والبنية التحتية ما عكس ضعف نجاعة الإنفاق وغياب الحوكمة في التعليم العالي.

ففي مشروع ميزانية 2026، ارتفعت الاعتمادات المخصصة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى 2.379 مليار دينار بزيادة 3.74% عن سنة 2025 [104]، غير أن هذه الزيادة اسمية، ولا يمكن الحكم على أثرها الفعلي إلا بعد احتساب التضخم وتطور عدد الطلبة؛ وهي تبقى محدودة أمام الضغوط المالية الهيكلية على التمويل العمومي الموجه للجامعة، خاصة عند مقارنتها بحجم الاحتياجات البنيوية والبيداغوجية المتزايدة للمؤسسات الأكاديمية.

يعكس هذا التوزيع غير المتكافئ للموارد اختلالا عميقا في التوجه الاستراتيجي للدولة تجاه الفضاء الجامعي، حيث يجري التعاطي مع الجامعة بوصفها مجرد مرفق إداري لتأطير الكتلة الطلابية وضبطها، لا بصفتها قاطرة للتنمية ومحركاً استراتيجياً لإنتاج المعرفة والابتكار.

الهشاشة المؤسساتية وقيود السياسات العمومية

ورغم أن التقارير الرقابية السابقة لمحكمة المحاسبات التونسية قد وثقت ضعف نجاعة الإنفاق العمومي وتشتت البرامج والاعتمادات في القطاع، إلا أن تأخر نشر تقاريرها السنوية، وفق ما رصدته منظمة أنا يقظ سنة 2023، يحدّ من اطلاع الرأي العام على نتائج الرقابة المالية ويصعّب تقييم التصرف العمومي في المنظومة الجامعية خلال السنوات الأخيرة[105].

---

103 Ronald Barnett, "A Will to Learn: Being a Student in an Age of Uncertainty", 2007, https://books.google.com.bd/books?id=VstEBgAAQBAJ&printsec=copyright#v=onepage&q&f=false, lien consulté le 25/03/2026.

104 الإذاعة الوطنية التونسية. (2025). ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي ترتفع إلى 2.37 مليار دينار في سنة 2026. التقرير الإخباري، مؤسسة الإذاعة التونسية. تم الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.radionationale.tn/article/691891f-D8%A9%D8%B2%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%85%D9%8A%-c2b5755c3b5828a93-D9%85%D8%B9%D9%84%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%-AB%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%-B9%D8%A7%D9%84%D9%8A%-D9%81%D8%B9%D8%B1%D8%AA%D8%AA%-D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A%-D8%A7%D8%B1%D9%85%D9%84%D9%8A%-D8%A5%D9%84%D9%89-237%D8%B3%D9%86%D8%A9-2026%D8%8C%-D9%81%D9%8A%-D9%86%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AF%

105 منظمة أنا يقظ (2023) .(I-Watch). محكمة المحاسبات: سنتان من التعتيم. تقرير تحليلي/رقابي، تونس. تم الاطلاع عليه عبر الرابط: https://iwatch.tn/ar/article/1005

تندرج هذه التوجّهات المالية ضمن سياق أوسع من سياسات الضبط الميزانياتي والانضباط المالي التي أدت إلى تهميش تدريجي للمرفق الجامعي العمومي، وتعميق الفجوة خصوصا في المؤسسات الجامعية بالجهات الداخلية، إذ لم تضع الدولة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في صدارة أولويات الإنفاق الاستثماري الفاعل، مما أضعف قدرة المؤسسات الأكاديمية على توفير بيئة تعليمية وبحثية ذات جودة. وتتقاطع هذه الوضعية مع التقييمات الصادرة عن التقارير الاقتصادية والمالية الدولية حول الاقتصادات الهشة، والتي توضح أن الدول التي تعاني من ضغوط ميزانياتية وأطر مؤسسية محدودة تواجه تحديات بنيوية حادة في تخصيص الموارد الضرورية للقطاعات الحيوية، وفي مقدمتها التعليم العالي.

وعليه، فإن الأزمة الحالية لا تعكس فقط اختلالات داخلية في المنظومة الجامعية، بل تمثل نتيجة مباشرة لسياسات عمومية لم تنجح في إدماج التعليم العالي ضمن رؤية تنموية شاملة، مما ساهم في تعميق الفجوة بين التكوين الأكاديمي وحاجيات الاقتصاد، ودفع بالكفاءات نحو الهجرة بحثا عن بيئة أكثر استقرارا وتقديرا.

الخلاصة

إن تدني ترتيب الجامعات التونسية في مختلف النظم العالمية مثل شنغهاي، QS، والتايمز، لا يُعَدّ انعكاسًا تقنيًا لمعايير تصنيف جامدة فحسب، بل يتسق، في حدود ما تسمح به معطيات هذا التقرير، مع إشكاليات عميقة ومتعددة الأبعاد داخل المنظومة الجامعية والبحثية. من جهة، يبرز ضعف الاستثمار في البحث العلمي كنقطة محورية، إذ لا تتجاوز الاعتمادات المالية المخصصة له نسبًا محدودة جدًا مقارنة بالمعدلات العالمية، مما يعيق إنتاج أبحاث نوعية قابلة للنشر في المجلات العلمية ذات التأثير العالي، ويحد من القدرة على المشاركة الفاعلة في المعرفة العالمية.

ومن جهة ثانية، تتسق نتائج المؤشرات الدولية مع ضعف سياسات التدويل والشراكات الأكاديمية، وهو ما يقلل من انفتاح الجامعات التونسية على شبكات التعاون والابتكار الدولي، فضلاً عن نقص الحوكمة الجامعية وغياب آليات ربط فعالة بين البحث العلمي وسوق الشغل والتنمية الوطنية، وهي عوامل قد تسهم، وفق الشهادات والأدبيات، في عزلة الجامعات التونسية وفي هجرة الكفاءات.

وتتقاطع المقابلات الميدانية مع هذه القراءة، إذ وصفت عن حالة من «الانسداد الهيكلي» في التعليم العالي، حيث تتداخل العوامل المادية والسياسية والاجتماعية لتشكّل أزمة مركبة. فمن الناحية المادية، يعاني الأساتذة والطلبة من بيئة جامعية متهالكة، وبنية تحتية رقمية ضعيفة، مما يشير، في حدود الشهادات المجمعة، إلى قصور مزمن في الاستثمار في الجامعة العمومية. ومن الناحية الأكاديمية، تبرز لدى عدد من المشاركين انتقادات لمدى تحقيق نظام «أمد» أهدافه، ولما يرونه تحولًا للجامعة إلى مؤسسة تنتج «تقنيين» بلا عمق معرفي، مع فصل واضح بين التكوين الأكاديمي وسوق الشغل. كما يتجلى التقاطع الإداري في تغول البيروقراطية والزبونية على حساب النزاهة والشفافية، مع ضياع أوراق الامتحانات وأخطاء إدارية تؤثر مباشرة على الثقة بين المؤسسة ومنتسبيها.

على صعيد الحقوق، يظهر من التحليل الميداني أن الرقابة الذاتية والخوف من التعبير في الأوساط الأكاديمية يعكسان بيئة جامعية تتسم بالضغط والمحدودية على الحريات، حيث تُمنع بعض الأنشطة الطلابية والجمعياتية بحجج قانونية جامدة، ما يعكس أزمة أعمق في مفهوم الحرم الجامعي كفضاء للحرية والمسؤولية الأكاديمية. أما التقاطع الجهوي، فيبرز فجوة واضحة بين المركز والمناطق الداخلية، إذ تتضاعف معاناة الأساتذة

والطلبة في هذه المناطق نتيجة تهميش البنية التحتية والموارد الأكاديمية، ما يطرح أسئلة جدية حول قدرة السياسات الوطنية على تحقيق العدالة الاجتماعية داخل الجامعة.

إن هذه التقاطعات المتعددة ترسم صورة جامعة تونسية تواجه أزمة بنيوية شاملة، تتطلب إصلاحًا متكاملًا يعيد الاعتبار للجامعة كفضاء للإنتاج المعرفي، الحرية الأكاديمية، وتكافؤ الفرص. وتستند الرؤية الإصلاحية إلى تعزيز التمويل للبحث العلمي، تطوير الحوكمة والشفافية، تحفيز النشر الدولي، دعم رأس المال البشري، الحد من نزيف الكفاءات، وتوسيع الانفتاح الأكاديمي والتدويل عبر شراكات استراتيجية مع جامعات ومراكز بحث رائدة. فنجاح هذه الإصلاحات لا يمثل مجرد تحسين في ترتيب الجامعات على الصعيد الدولي، بل هو رهان استراتيجي يرتبط مباشرة بمستقبل التنمية الوطنية وقدرة تونس على المنافسة في الاقتصاد المعرفي العالمي.

التوصيـــــات

توصيات موجهة للجهات الحكومية ووزارة التعليم العالي (بالتنسيق مع وزارة المالية والبرلمان)

دعم ميزانية البحث العلمي: زيادة الميزانية المخصصة للبحث العلمي للوصول إلى نسبة 1 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (التزام الاتحاد الإفريقي) في أفق 2030، متجاوزين بذلك حدود 0.747 بالمائة المسجلة سنة 2019، مع تخصيص صناديق لدعم المشاريع الابتكارية والنشر في مجلات عالمية ذات معامل تأثير مرتفع.

إصلاح المناهج وربطها بسوق الشغل: تطوير السياسات التعليمية بالتنسيق بين وزارتي التعليم العالي والتشغيل، بما يضمن ملاءمة التكوين لمتطلبات الاقتصاد مع إعادة الاعتبار للعلوم الإنسانية والاجتماعية.

العدالة الجغرافية والتمييز الإيجابي: ضمان تمويل مستدام للجامعات الداخلية والمناطق المهمشة ضمن سياسة تمييز إيجابي تُدرج آلياتها ضمن ميزانية سنة 2028.

رؤية استراتيجية شاملة: تبني وثيقة استراتيجية وطنية مصادق عليها من قِبل رئاسة الحكومة ووزارة التعليم العالي، تشمل الاستراتيجيات الهيكلية، الحوكمة، والتدويل لمعالجة الأزمات البنيوية.

مواجهة هجرة الكفاءات: وضع سياسات قطاعية عاجلة بالتعاون مع الهياكل النقابية والجامعية للحد من هجرة الكفاءات عبر تحسين ظروف العمل والحوافز.

توصيات موجهة لإدارة الجامعات وخدمات الإشراف

تأهيل البنية التحتية: إطلاق برنامج سنوي متجدد انطلاقاً من سنة 2027 لصيانة المرافق الجامعية المتهالكة، وتأهيل القاعات والمخابر والمكتبات للحد من التفاوت المجالي والتدهور المنهجي.

التحول الرقمي والنزاهة الأكاديمية: تطوير البنية التحتية الرقمية وتوفير النفاذ الحر للمراجع العلمية.

الإصلاح الإداري والشفافية: تنفيذ إصلاح إداري جاد للحد من البيروقراطية والمحسوبية وتعزيز الشفافية في التدرج الوظيفي.

بيئة جامعية آمنة: إرساء لجان وآليات وقائية معلنة للتبليغ عن التحرش والعنف (استناداً إلى معايير اليونسكو)، مع ضمان السرية التامة وحماية المبلغين.

ترسيخ الحرية الأكاديمية: ضمان مناخ جامعي منفتح عبر تشجيع النقاش العام والأنشطة الطلابية والجمعياتية دون قيود تعسفية.

توصيات موجهة للأساتذة والباحثين (المجالس العلمية)

جودة النشر والبحث: تبني ممارسات بحثية تركز على النشر في مجلات مصنفة عالمياً، وربط الأداء الأكاديمي والإنتاج العلمي بالترقيات والمكافآت.

تطوير المحتوى البيداغوجي: المساهمة الفعلية في تحديث المناهج وبرامج التكوين لضمان تفاعلها المستمر مع متطلبات البحث العلمي وسوق الشغل.

التعاون الدولي والتدويل: الانخراط الفاعل في الشراكات الدولية وبرامج التبادل الأكاديمي، مع إعطاء الأولوية لدعم الجامعات الداخلية لتجاوز ضعف مؤشر شبكة البحث الدولية.

توصيات موجهة للطلبة والمنظمات الطلابية

العمل النقابي المسؤول: المشاركة الفاعلة والبناءة في الأنشطة الطلابية والهياكل النقابية مع الالتزام بمبادئ الحوار والشفافية في طرح المطالب.

التوجيه والاستفادة المبكرة: الاستفادة من برامج التوجيه الأكاديمي وربط الميول الدراسية بمتطلبات سوق العمل لتقليل نسب التسرب والانقطاع عن الدراسة.

توصيات موجهة للمنظمات الحقوقية والدولية والمجتمع المدني

الرقابة المستقلة والمناصِرَة: مراقبة أوضاع الحريات الأكاديمية وإصدار تقارير دورية سنوية للتأثير على السياسات الحكومية وضمان استقلالية المؤسسات الجامعية.

دعم الحوكمة وتوثيق الانتهاكات: مساندة جهود المجتمع المدني في تمكين آليات الرقابة المستقلة وتوثيق انتهاكات حقوق الأساتذة والطلبة (ولا سيما قضايا سوء الإدارة والتحرش) ضمن إجراءات متواصلة وداعمة لسيادة القانون.

INTERSECTION
ASSOCIATION

